# الملاحق

## ملحق رقم (١)

**نص البيان الختامي لمقررات أسمرا ١٩٩٥م:**

عقدت قوى التجمع الوطني الديمقراطي مؤتمراً بمدينة أسمرا عاصمة إريتريا تحت شعار مؤتمر لقضايا المصيرية، وذلك في الفترة من ١٥ إلى ٢٣ يونيو/ حزيران ١٩٩٥م، وشاركت في المؤتمر جميع القيادات اسياسية والنقابية والعسكرية والشخصيات الوطنية المنضوية تحت لواء التجمع الوطني الديمقراطي وهي:

- الحزب الاتحادي الديمقراطي.
- حزب الأمة.
- الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان.
- تجمع الأحزاب الإفريقية السودانية.
- الحزب الشيوعي السوداني.
- النقابات السودانية.
- مؤتمر البجة.
- قوات التحالف السودانية.
- وشخصيات وطنية مستقلة أخرى.

تداول المؤتمرون في قضايا الوطن الأساسية وتركزت نقاشاتهم في العناصر التالية:

١ - ايقاف الحرب وإحلال السلام في السودان:

أ- حق تقرير المصير.

ب- علاقة الدين بالسياسة.

ج- شكل الحكم خلال الفترة الانتقالية.

٢- برامج وآليات تصعيد النضال من أجل اسقاط نظام الجبهة الإسلامية القومية.

٣- ترتيبات ومهام الفترة الانتقالية.

٤- مقومات سودان المستقبل.

٥- هيكلة التجمع الوطني الديمقراطي.

٦- القضايا الإنسانية.

إن التجمع الوطني الديمقراطي وهو يعقد مؤتمره في ظروف عصية وقاسية يعيشها شعب السودان من جراء تسلط الجبهة القومية الغاشمة وسياساتها التي أهدرت كرامة المواطن السوداني ودمرت الاقتصاد الوطني أساءت إلى علاقات السودان الخارجية بتهديده للأمن والاستقرار إقليمياً ودولياً ويتصدر الإرهاب والفتنة لدول الجوار وللعديد من دول العالم، كما كشف النظام عن طبيعته العدوانية برفضه لكافة مبادرات السلام وتأجيجه لنيران الحرب الدائرة في جنوب بلادنا. وعليه يؤكد التجمع المضي في العمل الدؤوب بكافة وسائل المقاومة السياسية والعسكرية والشعبية.

وإنطلاقاً من مبادئ وأهداف التجمع الوطني الديمقراطي المعلنة وتتويجاً لنضال شعبنا المتواصل ضد الدكتاتوريات المتعاقبة وإستلهاماً لتجاربه في تحقيق ودعم الوحدة الوطنية.

وأيماناً منه بتوحيد دعائم نظام ديمقراطي جديد قائم على التعددية السياسية واحترام حقوق الإنسان قرر المؤتمر:

**أولاً: ايقاف الحرب وإحلال السلام في السودان**

**أ- حق تقرير المصير**

١- تأكيد مبدأ حق تقرير المصير كحق أصيل وأساسي وديمقراطي للشعوب.

٢- الإعتراف بأن ممارسة حق تقرير المصير توفر حلاً لإنهاء الحرب الأهلية الدائرة، وتسهل استعادة وترسيخ الديمقراطية والسلام والتنمية.

٣ - أن تمارس هذا الحق في مناخ من الشرعية والديمقراطية وتحت إشراف إقليمي ودولي.

٤ - أن المناطق المتأثرة بالحروب هي جنوب السودان ومنطقة أبيي وجبال النوبة وجبال الأنقسنا.

٥ - إن مواطني جنوب السودان (بحدوده المعتمدة في ١ يناير ١٩٥٦) لهم الحق في ممارسة حق تقرير المصير قبيل نهاية الفترة الإنتقالية.

٦ - أن يتم استطلاع رأي سكان أبيي حول رغبتهم في الاستمرار في إطار الترتيبات الإدارية داخل جنوب كردفان أو الإنضمام لبحر الغزال عبر إستفتاء يتم خلال الفترة الإنتقالية. وإذا أكد الإستفتاء أن رغبة الأغلبية من مواطني منطقة أبيي هي الإنضمام لبحر الغزال فإنه يصبح من حقهم ممارسة حق تقرير المصير كجزء من مواطني جنوب السودان.

٧- في ما يخص مواطني جبال النوبة وجبال الأنقسنا يؤكد على المعالجة السياسية الهادفة إلى إزالة كافة المظالم القائمة في هاتين المنطقتين على أن تنفذ تلك المعالجة الحكومة الانتقالية، ويستتبع ذلك إجراء إستفتاء يتم عبره التأكد من المستقبل السياسي والإداري خلال الفترة الإنتقالية.

٨ - تأكيد إلتزامه بتحقيق السلام العادل والديمقراطي والوحدة القائمة على الإرادة الحرة للشعب السوداني وحل النزاع المسلح الحالي بالوسائل السلمية من خلال تسوية عادلة وناجزة. وفي هذا الصدد يؤكد قبوله لإعلان المبادئ الذي أقرته مجموعة دول الإيقاد ويرى في هذا الإعلان أساساً عملياً ومقبولاً لتحقيق السلام الدائم والعادل.

٩ - تأكيد أن السلام الحقيقي في السودان يستحيل رؤيته في إطار مشكلة الجنوب وإنما من خلال إدراك الجذور القومية للمشكلة.

١٠ - التأمين على أن قضايا السودان الوطنية لا يمكن حلها إلا عن طريق حوار صريح جاد مستمر بين كل المجموعات الوطنية السودانية وعلى أن طبيعة وتاريخ النزاع السوداني قد برهن على أن السلام العادل والاستقرار في البلاد لا يمكن تحقيقهما عن طريق حل عسكري.

١١- وأكد المؤتمر أن على قوى التجمع الوطني الديمقراطي أن تعمل بجدية من أجل اتخاذ موقف موحد من الخيارين الذين سيطرحان على الإستفتاء وهما

أ- الوحدة (فدرالية/ كونفدرالية).

ب- الاستقلال

١٢- أن تعمل سلطة التجمع الوطني الديمقراطي خلال الفترة الإنتقالية على بناء الثقة وإعادة صياغة الدولة حتى تأتي ممارسة حق تقرير المصير دعماً لخيار الوحدة.

وإذ يقر التجمع بأن حق تقرير المصير حق إنساني وديمقراطي وحق للشعوب فهو كذلك آلية لوضع نهاية فورية للحرب الأهلية وفرصة تاريخية متفردة لبناء سودان جديد يؤسس على العدالة والديمقراطية والإرادة الحرة. ويلتزم التجمع بقيادة الشعب السوداني ليمارس هذا الحق التاريخي بنجاح.

**ب- الدين والسياسة في السودان**

١- إن كل المبادئ والمعايير المعنية بحقوق الإنسان والمضمنة في المواثيق والعهود الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان تشكل جزءاً لا يتجزأ من دستور السودان وأي قانون أو مرسوم أو قرار أو إجراء مخالف لذلك يعتبر باطلاً وغير دستوري.

٢- يكفل القانون المساواة الكاملة بين المواطنين تأسيساً على حق المواطنة واحترام المعتقدات والتقاليد وعدم التمييز بين المواطنين بسبب الدين أو العرق أو الجنس أو الثقافة ويبطل أي قانون يصدر مخالفاً لذلك ويعتبر غير دستوري.

٣- لا يجوز لأي حزب سياسي أن يؤسس على أساس ديني.

٤- تعترف الدولة وتحترم تعدد الأديان وكريم المعتقدات وتلزم نفسها بالعمل على تحقيق التعايش والتفاعل السلمي والمساواة والتسامح بين الأديان وكريم المعتقدات وتسمح بحرية الدعوة السلمية للأديان وتمنع الإكراه أو أي فعل أو إجراء يحرض على إثارة النعرات الدينية والكراهية العنصرية في أي مكان أو موقع في السودان.

٥- يلتزم التجمع الوطني الديمقراطي بصيانة كرامة المرأة السودانية ويؤكد على دورها في الحركة الوطنية السودانية، ويعترف لها بالحقوق والواجبات المضمنة في

المواثيق والعهود الدولية بما لا يتعارض مع الأديان.

٦- تؤسس البرامج الإعلامية والتعليمية والثقافية القومية على الإلتزام بمواثيق وعهود حقوق الإنسان الإقليمية والدولية.

ج- شكل الحكم

١. أن يحكم السودان خلال الفترة الإنتقالية على أساس الحكم اللامركزي، ويحدد الدستور الإنتقالي السلطات والصلاحيات وتوزيعها بين المركز والكيانات الإقليمية.

٢. إعداد قانون للحكم اللامركزي.

٣. أن يؤسس الحكم اللامركزي على توزيع السلطات والصلاحيات المتفق عليها بين المركز والكيانات الشمالية والكيان الجنوبي على أن يتم الانفاق على المسميات في وقت لاحق.

٤. أن يؤخذ في الإعتبار دور الحكم المحلي ووضع الإدارة الأهلية عند صياغة قانون الحكم اللامركزي.

٥. أن يراعى في التقسيم الإداري الإنتقالي الآتي:

- إزالة المظالم وأسباب الحرب وتهيئة الظروف الملائمة لإعادة بناء وإعمار الوطن.
- تلمس رغبات أهل لمناطق المختلفة وذلك في سياق تطور العملية الديمقراطية في البلاد.

٦. أن تراعى في تنفيذ الحكم اللامركزي الظروف الاقتصادية وسياسات التقشف بغرض تقليل النفقات مع ضرورة التركيز عل تعبئة الجماهير وإتاحة الفرصة الكافية للمشاركة الشعبية في إطار ديمقراطية الحكم اللامركزي.

**ثانياً: حول برامج وآليات تصعيد النضال لإسقاط النظام القائم**

١. مشروعية العمل المسلح الذي تقوم به فصائل التجمع الوطني الديمقراطي من إسقاط النظام وفق الآليات التي اتفق عليها.

٢. توفير الدعم اللازم.

٣. تشكيل لجنة سياسية عسكرية عليا تقوم بالتنسيق والإشراف على تنفيذ برامج تصعيد النضال وإسقاط النظام.

**ثالثاً: حول الترتيبات العسكرية والأمنية للفترة الإنتقالية**

أقر المؤتمر كافة التوصيات التي تقدمت بها اللجنة الفنية المختصة.

**رابعاً: سودان المستقبل**

لإرساء دعائم السودان الجديد إعتمد المؤتمر المشاريع الآتية:

١. البرامج الاقتصادي للفترة الإنتقالية.

٢. برنامج للسياسة الخارجية وسياسات التعاون الإقليمي والدولي.

٣. برنامج إزالة آثار نظام الجبهة الإسلامية.

٤. قانون لتنظيم الأحزاب السياسية.

٥. ميثاق العمل النقابي.

٦. قانون الصحافة والمطبوعات.

**خامساً: القضايا الإنسانية**

فاقمت السياسات الاقتصادية الخاطئة للنظام وتصعيده للحرب الأهلية من ظواهر الهجرة الداخلية والنزوح وأوقعت أضراراً بالغة بالبيئة، ما أفرز وضعاً مأساوياً يعيش في ظله المواطن السوداني، خاصة المرأة، كما دفعت الحرب وعدم الإستقرار والاضطهاد السياسي وإنتهاك حقوق الإنسان بأعداد كبيرة من خيرة أبناء الشعب للجوء خارج البلاد.

وتأكيداً لحرصه على سلامة أهل السودان وحرية حركتهم في الداخل والخارج، ونسب للضرورة العاجلة لرعاية أبناء شعبنا من النازحين في الداخل واللاجئين في الخارج أقر المؤتمر برنامجاً عملياً لإغاثة المواطنين داخل البلاد إبان الحكم الإنتقالي، وتقديم الخدمات الضرورية للاجئين السودانيين خارج البلاد، وإزالة ما لحق بحياة

الضحايا والمنكوبين من المعاناة على المدى الآني والمستقبلي وفي تعاون لصيق مع المجتمع الدولي والإقليمي وبالتنسيق مع المؤسسات المعنية بهذا الأمر في داخل السودان.

### سادساً: هيكلة التجمع وتعديل الميثاق

أقر المؤتمر الهيكل التنظيمي الجديد للتجمع الوطني الديمقراطي والذي يتكون من هيئة القيادة، والمكتب التنفيذي، والأمانة العامة، وأمانات متخصصة ومراكز للفروع. كما أقر المؤتمر بعض التعديلات المقدمة على الميثاق التي رؤي أنها تواكب التطورات التي طرأت على الساحة السياسية.

### التوقيعات

١. الحزب الاتحادي الديمقراطي

٢. حزب الأمة

٣. الحركة الشعبية/ والجيش الشعبي لتحرير السودان

٤. تجمع الأحزاب الإفريقية السودانية

٥. الحزب الشيوعي

٦. القيادة الشرعية

٧. النقابات

٨. مؤتمر البجة

٩. قوات التحالف السودانية

١٠. الشخصيات الوطنية.

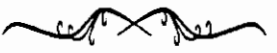

## ملحق رقم ( ٢ )

Machakos Protocol

IGAD «Secretariat on Peace in the Sudan»

Machakos Protocol, July 20, 2002

WHEREAS the Government of the Republic of the Sudan and the Sudan People's

Liberation Movement/Sudan People's Liberation Army (the Parties) having met in

Machakos Kenya, from 18 June 2002 through 20 July 2002 under the auspices of the

IGAD Peace Process; and

WHEREAS the Parties have reiterated their commitment to a negotiated, peaceful,

comprehensive resolution to the Sudan Conflict within the Unity of Sudan; and

WHEREAS the Parties discussed at length and agreed on a broad framework which sets

forth the principles of governance, the general procedures to be followed during the

transitional process and the structures of government to be created under legal and

constitutional arrangements to be established; and

NOW RECORD THAT the Parties have agreed to negotiate and elaborate in greater

detail the specific terms of the Framework, including aspects not covered in this phase of

the negotiations, as part of the overall Peace Agreement; and

FURTHER RECORD THAT within the above context, the Parties have reached specific

agreement on the Right to Self-Determination for the people of South Sudan, State and

Religion, as well as the Preamble, Principles, and the Transition Process from the Draft

Framework, the initialed texts of which are annexed hereto, and all of which will be

subsequently incorporated into the Final Agreement; and

IT IS AGREED AND CONFIRMED THAT the Parties shall resume negotiations in

August, 2002 with the aim of resolving outstanding issues and realizing comprehensive

peace in the Sudan.

Dr. Ghazi Salahuddin Atabani

For: The Government of Sudan

Cdr. Salva Kiir Mayardit

For: The Sudan People's Liberation Movement/Army

Witnessed by:

Lt. Gen. Lazaro K. Sumbeiywo

Special Envoy2

IGAD Sudan Peace Process and

On behalf of the IGAD Envoys

AGREED TEXT ON THE PREAMBLE, PRINCIPLES, AND THE TRANSITION

PROCESS

BETWEEN THE GOVERNMENT OF THE REPUBLIC OF THE SUDAN AND

THE SUDAN PEOPLE'S LIBERATION MOVEMENT/SUDAN PEOPLE'S

LIBERATION ARMY

WHEREAS the Government of the Republic of the Sudan and the Sudan People's

Liberation Movement/Sudan People's Liberation Army (hereafter referred to as the

Parties) having met in Machakos, Kenya, from 18 June 2002 through 20 July 2002; and

WHEREAS the Parties are desirous of resolving the Sudan Conflict in a just and

sustainable manner by addressing the root causes of the conflict and by establishing a

framework for governance through which power and wealth shall be equitably shared and

human rights guaranteed; and

MINDFUL that the conflict in the Sudan is the longest running

conflict in Africa, that it

has caused horrendous loss of life and destroyed the infrastructure of the country, wasted

economic resources, and has caused untold suffering, particularly with regard to the

people of South Sudan; and

SENSITIVE to historical injustices and inequalities in development between the different

regions of the Sudan that need to be redressed; and

RECOGNIZING that the present moment offers a window of opportunity to reach a just

peace agreement to end the war; and

CONVINCED that the rejuvenated IGAD peace process under the chairmanship of the

Kenyan President, H.E. Daniel T. arap Moi, provides the means to resolve the conflict

and reach a just and sustainable peace; and

COMMITTED to a negotiated, peaceful, comprehensive resolution to the conflict based

on the Declaration of Principles (DOP) for the benefit of all the people of the Sudan;

NOW THEREFORE, the Parties hereto hereby agree as follows:

PART A3

(AGREED PRINCIPLES)

1.1 That the unity of the Sudan, based on the free will of its people democratic

governance, accountability, equality, respect, and justice for all citizens of the Sudan is

and shall be the priority of the parties and that it is possible to redress the grievances of

the people of South Sudan and to meet their aspirations within such a framework.

1.2 That the people of South Sudan have the right to control and govern affairs in their

region and participate equitably in the National Government.

1.3 That the people of South Sudan have the right to self-determination, inter alia,

through a referendum to determine their future status.



Omdurmankanal.com

1.4 That religion, customs, and traditions are a source of moral strength and inspiration

for the Sudanese people.

1.5 That the people of the Sudan share a common heritage and aspirations and

accordingly agree to work together to:

1.6 Establish a democratic system of governance taking account of the cultural, ethnic,

racial, religious and linguistic diversity and gender equality of the people of the Sudan.

1.7 Find a comprehensive solution that addresses the economic and social deterioration of

the Sudan and replaces war not just with peace, but also with social, political and

economic justice which respects the fundamental human and political rights of all the

Sudanese people.

1.8 Negotiate and implement a comprehensive cease-fire to end the suffering and killing

of the Sudanese people.

1.9 Formulate a repatriation, resettlement, rehabilitation, reconstruction and development

plan to address the needs of those areas affected by the war and redress the historical

imbalances of development and resource allocation.

1.10 Design and implement the Peace Agreement so as to make the unity of the Sudan an

attractive option especially to the people of South Sudan.

1.11 Undertake the challenge by finding a framework by which these common objectives

can be best realized and expressed for the benefit of all the Sudanese.

PART B

(THE TRANSITION PROCESS)4

In order to end the conflict and to secure a peaceful and prosperous future for all the

people of the Sudan and in order to collaborate in the task of governing the country, the

Parties hereby agree to the implementation of the Peace Agreement in

accordance with

the sequence, time periods and process set out below.

2. There shall be a Pre-Interim Period, the duration of which shall be six (6) months.

2.1 During the Pre-Interim Period:

a) The institutions and mechanisms provided for in the Peace Agreement shall be

established;

b) If not already in force, there shall be a cessation of hostilities with appropriate

monitoring mechanisms established;

c) Mechanisms to implement and monitor the Peace Agreement shall be created;

d) Preparations shall be made for the implementation of a comprehensive cease-fire as

soon as possible;

e) International assistance shall be sought; and

f) A Constitutional Framework for the Peace Agreement and the institutions referred to in

2.1 (a) shall be established.

2.2 The Interim Period will commence at the end of the Pre-Interim Period and shall last

for six years.

2.3 Throughout the Interim Period:

a) The institutions and mechanisms established during the Pre-Interim Period shall be

operating in accordance with the arrangements and principles set out in the Peace

Agreement.

b) If not already accomplished, the negotiated comprehensive cease-fire will be

implemented and international monitoring mechanisms shall be established and

operationalized.

2.4 An independent Assessment and Evaluation Commission shall be established during

the Pre-Interim Period to monitor the implementation of the Peace Agreement and

conduct a mid-term evaluation of the unity arrangements established under the Peace

Agreement.

2.4.1 The composition of the Assessment and Evaluation Commission shall consist of

equal representation from the GOS and the SPLM/A, and not more than two (2)

representatives, respectively, from each of the following categories:5

* Member states of the IGAD Sub-Committee on Sudan (Djibouti, Eritrea, Ethiopia,

Kenya, and Uganda);

* Observer States (Italy, Norway, UK. and US); and

* Any other countries or regional or international bodies to be agreed upon by the parties.

2.4.2 The Parties shall work with the Commission during the Interim Period with a view

to improving the institutions and arrangements created under the Agreement and making

the unity of Sudan attractive to the people of South Sudan.

2.5 At the end of the six (6) year Interim Period there shall be an internationally

monitored referendum, organized jointly by the GOS and the SPLM/A, for the people of

South Sudan to: confirm the unity of the Sudan by voting to adopt the system of

government established under the Peace Agreement; or to vote for secession.

2.6 The parties shall refrain from any form of unilateral revocation or abrogation of the

Peace Agreement.

Part C

(Structures of Government)

To give effect to the agreements set out in Part A, the Parties, within a framework of a

unified Sudan which recognizes the right to self-determination for the people of Southern

Sudan, hereby agree that with respect to the division of powers and the structures and

functions of the different organs of government, the political framework of governance in

the Sudan shall be structured as follows:

3.1 Supreme Law

3.1.1 The National Constitution of the Sudan shall be the Supreme Law of the land. All

laws must comply with the National Constitution. This constitution shall regulate the

relations and allocate the powers and functions between the different levels of

government as well as prescribe the wealth sharing arrangements between the same. The

National Constitution shall guarantee freedom of belief, worship and religious practice in

full to all Sudanese citizens.

3.1.2 A representative National Constitutional Review Commission shall be established

during the Pre-Transition Period which shall have as its first task the drafting of a Legal

and Constitutional Framework to govern the Interim Period and which incorporates the

Peace Agreement.

3.1.3 The Framework mentioned above shall be adopted as shall be agreed upon by the

Parties.6

3.1.4 During the Interim Period an inclusive Constitutional Review Process shall be

undertaken.

3.1.5 The Constitution shall not be amended or repealed except by way of special

procedures and qualified majorities in order that the provisions of the Peace Agreement

are protected.

3.2 National Government

3.2.1 There shall be a National Government which shall exercise such functions and pass

such laws as must necessarily be exercised by a sovereign state at national level. The

National Government in all its laws shall take into account the religious and cultural

diversity of the Sudanese people.

3.2.2 Nationally enacted legislation having effect only in respect of the states outside

Southern Sudan shall have as its source of legislation Sharia and the consensus of the

people.

3.2.3 Nationally enacted legislation applicable to the southern States and/or the Southern

Region shall have as its source of legislation popular consensus, the values and the

customs of the people of Sudan including their traditions and religious beliefs, having

regard to Sudan's diversity).

3.2.4 Where national legislation is curren ly in operation or is enacted and its source is

religious or customary law, then a state or region, the majority of whose residents do not

practice such religion or customs may:

(i) Either introduce legislation so as to allow or provide for institutions or practices in that

region consistent with their religion or customs, or

(ii) Refer the law to the Council of States for it to approve by a two-thirds majority or

initiate national legislation which will provide for such necessary alternative institutions

as is appropriate.

[sections 4 and 5 are not yet available; indications are that the subjects of these sections

are still under negotiation]

AGREED TEXT ON STATE AND RELIGION

Recognizing that Sudan is a multi-cultural, multi-racial, multi-ethnic, multi-religious, and

multi-lingual country and confirming that religion shall not be used as a divisive factor,

the Parties hereby agree as follows:7

5.1 Religions, customs and beliefs are a source of moral strength and

inspiration for the

Sudanese people.

6.2 There shall be freedom of belief, worship and conscience for followers of all religions

or beliefs or customs and no one shall be discriminated against on such grounds.

6.3 Eligibility for public office, including the presidency, public service and the

enjoyment of all rights and duties shall be based on citizenship and not on religion,

beliefs, or customs.

6.4 All personal and family matters including marriage, divorce, inheritance, succession,

and affiliation may be governed by the personal laws (including Sharia or other religious

laws, customs, or traditions) of those concerned.

6.5 The Parties agree to respect the following Rights:

* To worship or assemble in connection with a religion or belief and to establish and

maintain places for these purposes;

* To establish and maintain appropriate charitable or humanitarian institutions;

* To make, acquire and use to an adequate extent the necessary articles and materials

related to the rites or customs of a religion or belief;

* To write, issue and disseminate relevant publications in these areas;

* To teach religion or belief in places suitable for these purposes;

* To solicit and receive voluntary financial and other contributions from individuals and

institutions;

* To train, appoint, elect or designate by succession appropriate leaders called for by the

requirements and standards of any religion or belief;

* To observe days of rest and to celebrate holidays and ceremonies in accordance with

the precepts of one's religious beliefs;

* To establish and maintain communications with individuals and communities in matters

of religion and belief and at the national and international levels;

* For avoidance of doubt, no one shall be subject to discrimination by the National

Government, state, institutions, group of persons or person on grounds of religion or

other beliefs.

6.6 The Principles enumerated in Section 6.1 through 6.5 shall be reflected in the

Constitution.8

**AGREED TEXT ON THE RIGHT TO SELF-DETERMINATION FOR THE**

**PEOPLE OF SOUTH SUDAN**

1.3 That the people of South Sudan have the right to self-determination, inter alia,

through a referendum to determine their future status.

2.4 An independent Assessment and Evaluation Commission shall be established during

the Pre-Transition period to monitor the implementation of the Peace Agreement during

the Interim Period. This Commission shall conduct a mid-term evaluation of the unity

arrangements established under the Peace Agreement.

2.4.1 The composition of the Assessment and Evaluation Commission shall consist of

equal representation from the GOS and the SPLM/A, and not more than two (2)

representatives, respectively, from each of the following categories:

* Member states of the IGAD Sub-Committee on Sudan (Djibouti, Eritrea, Ethiopia,

Kenya, and Uganda);

* Observer States (Italy, Norway, UK, and US); and

* Any other countries or regional or international bodies to be agreed upon by the parties.

2.4.2 The Parties shall work with the Commission during the Interim Period with a view

to improving the institutions and arrangements created under the Agreement and making

the unity of Sudan attractive to the people of South Sudan.

2.5 At the end of the six (6) year interim period there shall be an internationally

monitored referendum, organized jointly by the GOS and the SPLM/A, for the people of

South Sudan to: confirm the unity of the Sudan by voting to adopt the system of

government established under the Peace Agreement; or to vote for secession.

2.6 The Parties shall refrain from any form of unilateral revocation or abrogation of the

Peace Agreement.

obeikandl.com

# ملحق رقم (٣)

## تسليح العشائر

(سري و خصوصي)

وزارة الدفاع الوطني
مكتب وزير الدفاع
بكروبيف ٣٠٣

الرقم: و د و/١٠/أ/٤٨
٢٠ : شوال ١٤٢٩هـ
٢١ : أكتوبر ٢٠٠١م

المحترم ... وفيق العشائر المحترمة

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

الموضوع: تسليح العشائر

١. تحياتي ... سري وخصوصي ٨ ١٠/١ بتاريخ ١٥ شوال ١٤٢٢هـ الموافق ٢٠٠١/١٠/٣١م والمتعلق بالموضوع أعلاه.

٢. ... (١٠) ... العشائر.

والسلام عليكم

فريق أول ركن مهندس
عبدالرحيم محمد حسين
وزير الدفاع الوطني

١. علم.

٢. ... الفاشر ... ٢٠٠١/١١/٢٠م

(ا ص ا)
... القسم

بسم الله الرحمن الرحيم

(سري وشخصي)

وزارة الدفاع الوطني
مكتب وزير الدفاع
مايكروويف ٣٠٣

الرقم: و د و/٤٨/أ/١٠
٢٩ : شوال ١٤٢٩هـ
٢٨ : اكتوبر ٢٠٠٨م

السيد رئيس الأركان المشترك

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

## تسليح العشائر

المرجع

١. خطابنا السري والشخصي رقم ٤٨/أ/١٠ المؤرخ ١٥ شوال ١٤٢٩هـ الموافق ١٧ اكتوبر ٢٠٠٨م والمتعلق بالموضوع أعلاه.

٢. يرجى الإيعاز بالالتزام حسب الكشف المرفق بهذا الخطاب أعلاه والذي يحوي عدد ٢٠ من أسماء زعماء العشائر.

٣. تفضلوا بقبول فائق الاحترام.

والله الموفق،،،

فريق أول ركن
عبدالرحيم محمد حسين
وزير الدفاع الوطني

الملازم الخاص

١. يتم إجراء اللازم حسب الكشف.
٢. يتم عرض الموضوع المذكور بالخاص المسلسلة.

(١ من ١)
سري وشخصي

الوحدة الصدرة
نمرة العينة
نمرة استمارة الصرف
كمية العينة
تاريخ العينة

Name Of Issuig Unit
No Of Issue
No Of Sheet
Quantity Of Issue
Dat Of Issue

توقيع الضابط الصادر

Name Of Reciving Unit
No Of Issue
Quantity Recived

الوحدة المستلمة
نمرة العينة
الكمية المستلمة
مطابقة / غير مطابقة

توقيع الضابط المستلم

تاريخ الاستلام

No Of Issue
No Of Sheet
Qua[illegible] O[illegible]
Dat[illegible] Of Issue

توقيع الضابط الصارف

الأصناف

Name Of Reciving Uni
No Of Issue
Quantity Recived

توقيع الضابط المستلم

obeikandl.com

N Of Issue
N Of Sheet
Quantity Issued
Date Of Issue

توقيع الضابط المصدر

N me Of Receiving Unit
No Of Issue
Quantity Received

توقيع الضابط المستلم

obeikandl.com

| | |
|---|---|
| Name Of Issuig Unit | الوحدة صارفة الأسنة للإرشاد المشترك ١ مزار |
| No Of Issue | نمرة الصرف |
| Nc Of Sheet | نمرة استمارة الصرف ٤/١ استمالي |
| Quantity Of Issue | كمية العينة ١٥ متاط |
| Dat Of Issue | تاريخ العينة ٣/١١/٢٠١١ |

توقيع الضابط الصارف

مقدم
محمد عبد الرحمن الغنام

الإضافات

| | |
|---|---|
| Name Of Reciving Unit | الوحدة المستلمة الموارد الجدد |
| Nc Of Issue | نمرة العينة |
| Quantity Recived | الكمية المستلمة |
| | مطابقة / غير مطابقة |

توقيع الضابط المستلم

تاريخ الاستلام
١/١١/٢٠٠٨م

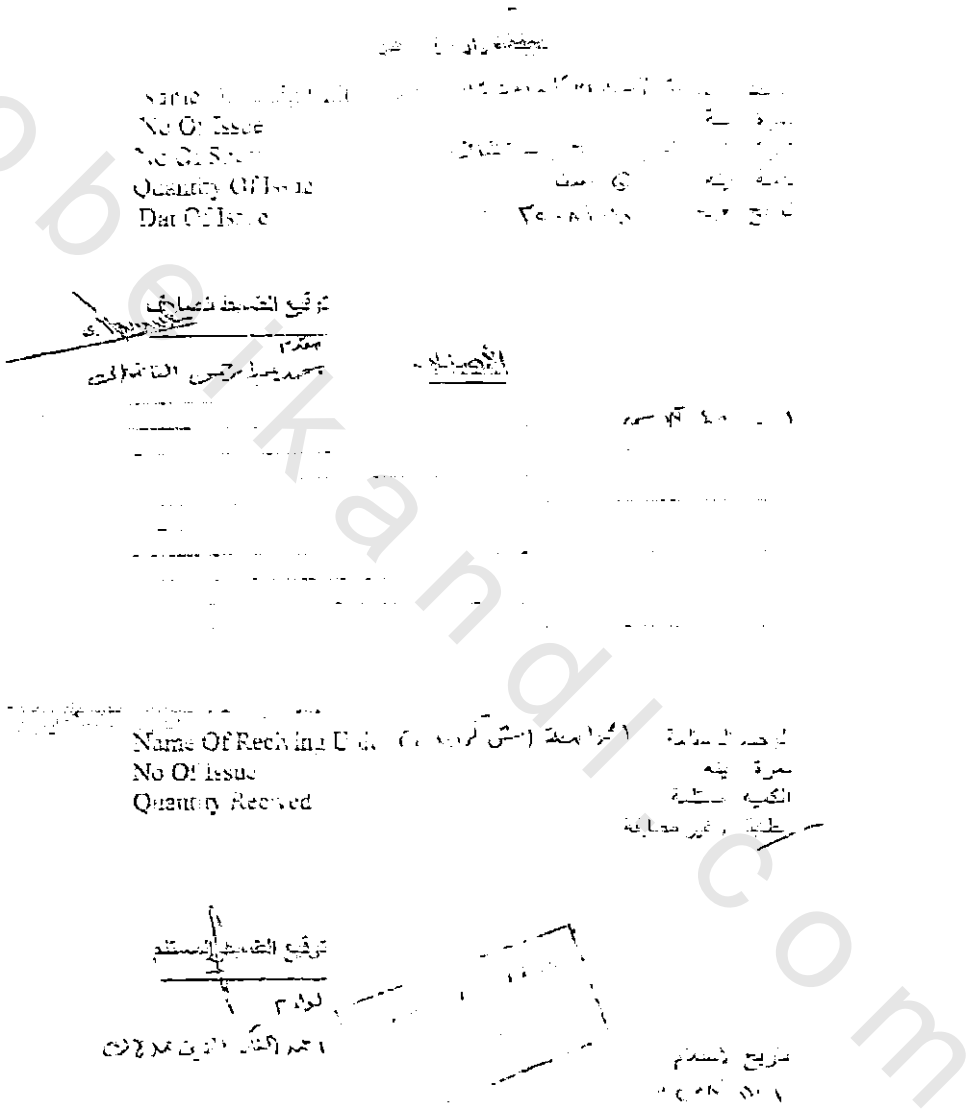

Name Of Issue
No Of Issue
No Of Sh
Quantity Of Issue
Dat Of Issue

توقيع الضابط المصارف

Name Of Receiving U
No Of Issue
Quantity Received

توقيع الضابط المستلم

تاريخ الاستلام

obeikandl.com

No Of Issue
No Of Sheet
Quantity Of Issue
Dat Of Issue

وقيع الضابط المسلم

الأصناف

Name Of Receiving Unit
No Of Issue
Quantity Recived

وقيع الضابط المستلم

obeikandl.com

| | |
|---|---|
| Name Of Issuig Unit | الوحدة المصرفة |
| No Of Issue | مرة العينة |
| No Of Sheet | مرة استمارة الصرف |
| Quantity Of Issue | كمية العينة |
| Dat Of Issue | تاريخ العينة |

توقيع الضابط الصارف

الاصناف

| | |
|---|---|
| Name Of Keciving Unit | الوحدة المستلمة |
| No Of Issue | مرة العينة |
| Quantity Received | الكمية المستلمة |
| | مطابقة / غير مطابقه |

توقيع الضابط المستلم

تاريخ الاستلام

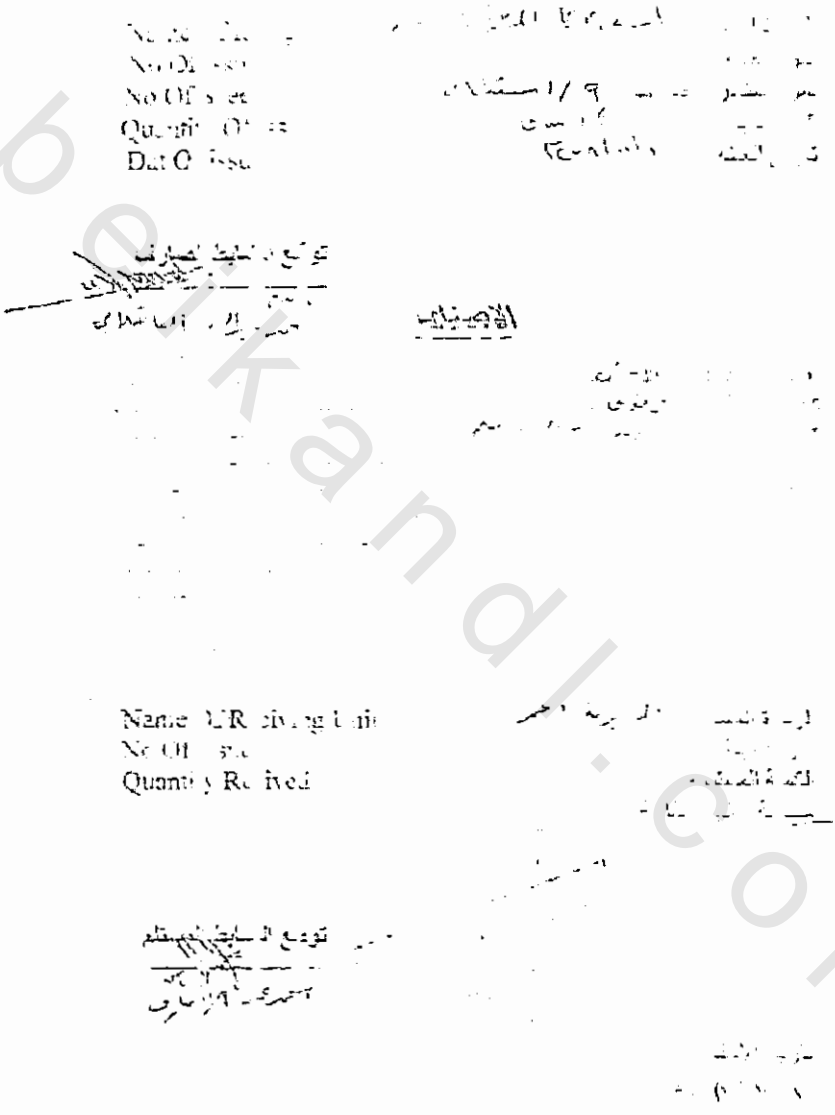

obeikandl.com

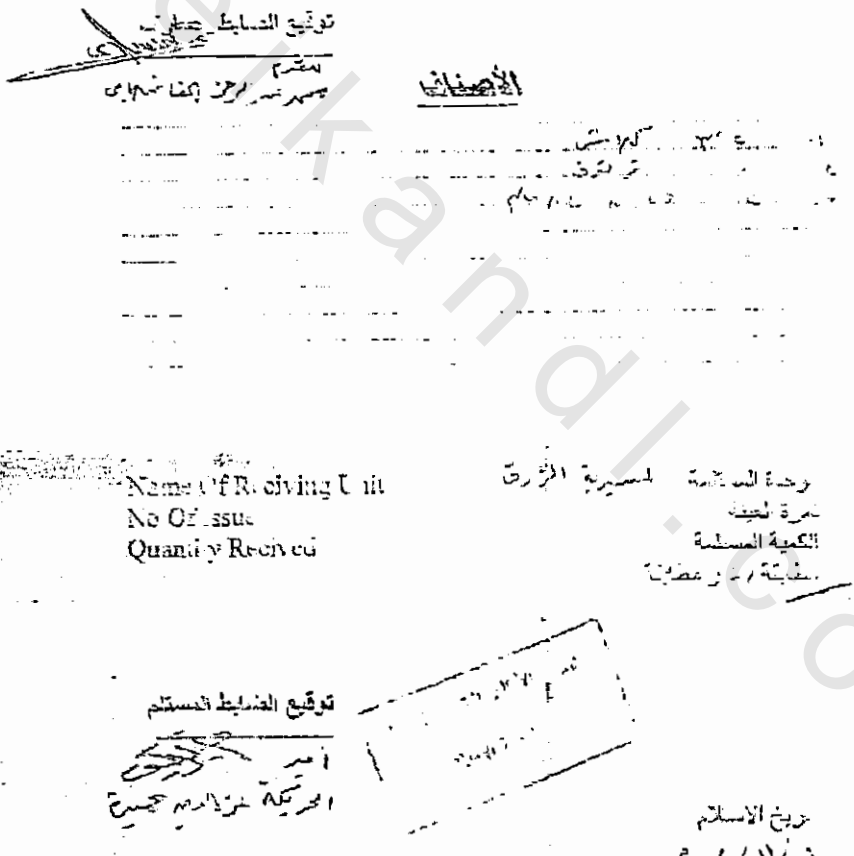

الأصناف



obeikandl.com

بسم الله الرحمن الرحيم

مستند إذن صرف

| | |
|---|---|
| Name Of Issuig Unit | الوحدة الصادرة رئاسة الأركان المشتركة إدارة |
| No Of Issue | نمرة العينة |
| No Of Sheet | نمرة استمارة الصرف ١١ / ١ استمارات |
| Quantity Of Issue | كمية العينة ٤ عينات |
| Dat Of Issue | تاريخ العينة ٢٠٠٥/١١/١٥ |

توقيع الضابط المصدر

مقدم
صلاح الدين الخضري

الأصناف

١- [illegible] عينة كبدة

٢- [illegible] ترلوش

| | |
|---|---|
| Name Of Reciving Unit | الوحدة المستلمة أولاد حيدر كبدة / أنلوكلة / كاونار |
| No Of Issue | نمرة العينة |
| Quantity Recived | الكمية المستلمة |
| | مطابقة / غير مطابقة |

توقيع الضابط المستلم

الساعي محمد رئيس

تاريخ الاستلام

٢٠٠٥/١١/ ٢

بسم الله الرحمن الرحيم

مستند وارد ومنصرف

| | |
|---|---|
| Name Of Issuig Unit | الوحدة الصارفة إدارة الأراضي المشتركة |
| No Of Issue | نمرة العينة |
| No Of Sheet | نمرة استمارة الصرف ١/١٠ استئناف |
| Quantity Of Issue | كمية العينة ٢٠ جسم |
| Dat Of Issue | تاريخ العينة ٢٠٠٨/٣/٢٠ |

توقيع الضابط الصارف

صدق

محمد عبدالرحمن العاصلاني

الأوصاف

| | |
|---|---|
| Name Of Reciving Unit | الوحدة المستلمة محلية الدلنج |
| No Of Issue | نمرة العينة |
| Quantity Recived | الكمية المستلمة |
| | مطابقة / غير مطابقة |

توقيع الضابط المستلم

تاريخ الاستلام

[illegible]

[illegible]

| | |
|---|---|
| Name Of Issuig Unit | الوحدة المصدرة [illegible] |
| No Of Issue | نمرة الصنية |
| No Of Sheet | نمرة الشارة المصرفة |
| Quarnity Of Issue | كمية الصنف |
| Dat Of Issue | تاريخ الصنف |

توقيع الضابط المختص

[illegible]

[illegible]

| | |
|---|---|
| Name Of Reciving Unit | الوحدة المستلمة |
| No Of Issue | نمرة الصنية |
| Quantity Recived | الكمية المستلمة |
| | مطابقة / غير مطابقة |

توقيع الضابط المستلم

تاريخ الاستلام

| | |
|---|---|
| Name Of Issuing Unit | |
| No Of Issue | |
| No Of Sheet | ٤ / ١ قصاصات |
| Quantity Of Issue | ٤ جنيه |
| Dat Of Issue | ٢٠٠٨/١١/٥ |

توقيع الضابط المختص

مقدم
محمد عبدالرحمن الكنامي

الأصناف

| | |
|---|---|
| | |
| | |

| | |
|---|---|
| Name Of Reciving Unit | الوحدة المستلمة |
| No Of Issue | نمرة العينة |
| Quantity Recived | الكمية المستلمة |
| | مطابقة / غير مطابقة |

توقيع الضابط المستلم

مقدم
ماجد مختار عبدالله

تاريخ الاستلام
٢٠٠٨/١١/٥

| | |
|---|---|
| Name Of Issuig Unit | [illegible] |
| No Of Issue | [illegible] |
| No Of Sheet | [illegible] |
| Quantity Of Issue | كمية الصنف |
| Dat Of Issue | تاريخ الصنف |

توقيع الضابط الصارف

[illegible]

الأوصياف

[illegible]

| | |
|---|---|
| Name Of Reciving Unit | الوحدة المستلمة |
| No Of Issue | نمرة الصنف |
| Quantity Recived | الكمية المستلمة |
| | مصابقة / غير مطابقة |

توقيع الضابط المستلم

[illegible]

تاريخ الاستلام

[illegible]

| | |
|---|---|
| الوحدة الصرفة | |
| نمرة العينة | |
| نمرة استمارة الصرف | |
| كمية العينة | |
| تاريخ العينة | |

Name Of Issuig Unit
No Of Issue
No Of Sneet
Quantity Of Issue
Dat Of Issue

توقيع الضابط الصارف

الأصناف

| | |
|---|---|
| الوحدة المستلمة | |
| نمرة العينة | |
| الكمية المستلمة | |
| مطابقة / غير مطابقة | |

Name Of Receiving Unit
No Of Issue
Quantity Recived

توقيع الضابط المستلم

تاريخ الاستلام

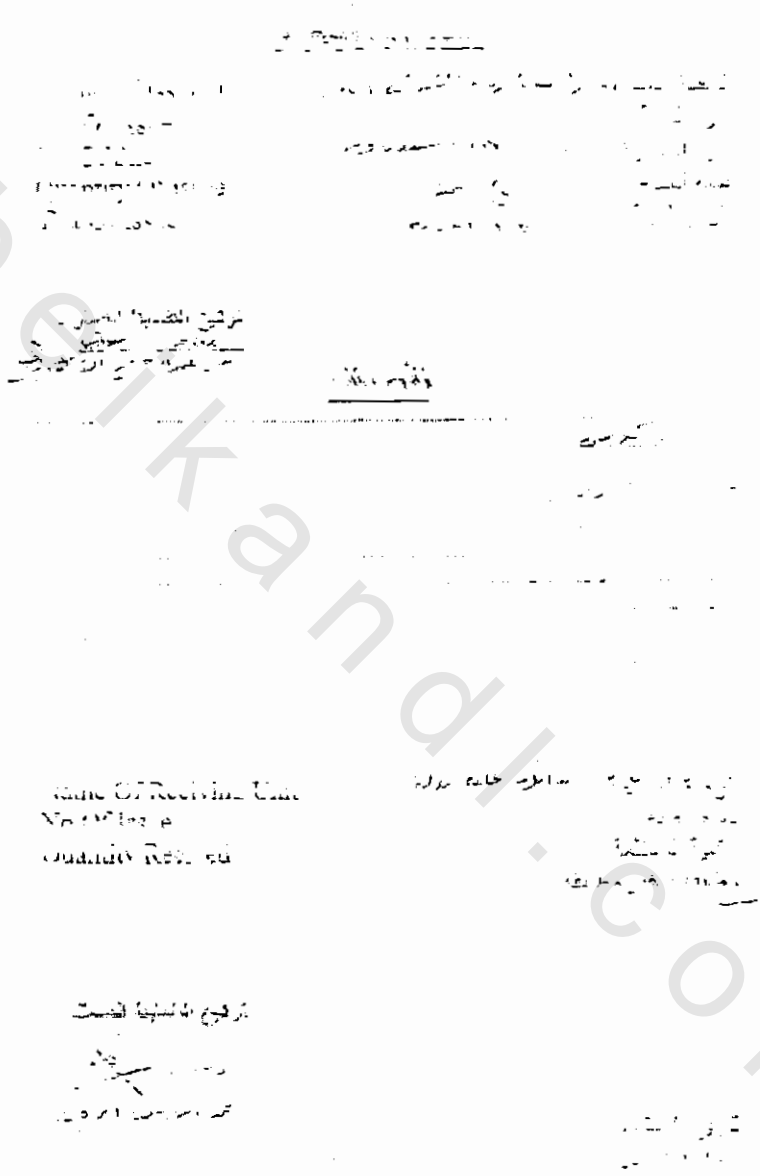

بسم الله الرحمن الرحيم

مستند وارد ومنصرف

| | |
|---|---|
| Name Of Issuig Unit | الوحدة الصارفة [illegible] المشتركة ا صادر |
| No Of Issue | نمرة العينة |
| No Of Sheet | نمرة استمارة الصرف ١٨/ استمارة |
| Quantity Of Issue | كمية العينة ٤ صنف |
| Dat Of Issue | تاريخ العينة [illegible] |

توقيع الضابط الصارف

مقدم
محمد عبدالرحمن الفاضل

الأصناف

١- ٦٠ كيلو شاي

٢- ١٠ طرقوق

| | |
|---|---|
| Name Of Reciving Unit | الوحدة المستلمة الجيم (حول بوركية وأبوحشيج) |
| No Of Issue | نمرة العينة |
| Quantity Recived | الكمية المستلمة |
| | مطابقة / غير مطابقة |

توقيع الضابط المستلم

مقدم
جار الله عمر

تاريخ الاستلام
[illegible]

Name Of Issuig Unit
No Of Issue
No Of Sheet
Quantity Of Issue
Dat Of Issue

توقيع الضابط الصارف

Name Of Reciving Unit
No Of Issue
Quantity Recived

توقيع الضابط المستلم

تاريخ الاستلام

obeikandl.com

| | |
|---|---|
| Name Of Issuig Unit | الوحدة الصارفة |
| No Of Issue | نمرة العينة |
| No Of Sheet | نمرة استمارة الصرف |
| Quantity Of Issue | كمية العينة |
| Dat Of Issue | تاريخ العينة |

توقيع ضابط الصارف

| | |
|---|---|
| Name Of Receiving Unit | الوحدة المستلمة |
| No Of Issue | نمرة العينة |
| Quantity Received | الكمية المستلمة |
| | مطابقة / غير مطابقة |

ترقيع الضابط المستلم

# ملحق رقم ( ٤ )

# Declaration of Princiles for the Resolution of the Sudanese Conflict in Darfur.

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي
UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA
Addis Ababa, ETHIOPIA P.O. Box: 3243 Tel: (251-1) 51 38 22 Fax: (251-1) 51 93 21
Email: oau-ews@telecom.net.et

obeikandl.com

## DECLARATION OF PRINCIPLES FOR THE RESOLUTION OF THE SUDANESE CONFLICT IN DARFUR

AU FINAL 1

## DECLARATION OF PRINCIPLES FOR THE RESOLUTION OF THE SUDANESE CONFLICT IN DARFUR

### PREAMBLE

1. We, the Government of the Sudan (hereinafter the GoS), the Sudan Liberation Movement/Army (SLM/A) and the Justice and Equality Movement (JEM), henceforth referred to as the Parties, meeting in Abuja, Nigeria, under the auspices of the African Union (AU), as part of the efforts to find a lasting solution to the conflict in Darfur;

2. Reiterating our commitment to our previous agreements, namely the Humanitarian Ceasefire Agreement signed in N'djamena, Chad, on 8 April 2004 the Agreement on the Modalities for the Establishment of the Ceasefire Commission (CFC) and the Deployment of Observers signed in Addis Ababa, Ethiopia, on 28 May 2004, as well as the Protocols on the Improvement of the Humanitarian Situation in Darfur and on the Enhancement of the Security Situation in Darfur, both signed in Abuja, Nigeria, on 9 November 2004;

3. Reaffirming our commitment to the full implementation of relevant UN Security Council resolutions and African Union decisions stressing the need to reach a political solution in order to bring the conflict in Darfur to an end;

4. Convinced that the core of the current conflict in Darfur is political and socio-economic which can only be resolved through peaceful means and within the framework of a comprehensive settlement that addresses its various causes and aspects;

5. Stressing our commitment to respect international humanitarian law and promote and protect human rights, including the rights of women and children, as part of the efforts to address the prevailing situation in Darfur;

6. Recognizing that faith, traditional values and customs as well as family as the natural and basic nucleus of society, play a positive role;

7. Reaffirming our commitment to the unity, sovereignty, territorial integrity and independence of the Sudan;

8. Recognizing that the signing of the Comprehensive Peace Agreement between the Government of the Sudan (GoS) and the Sudan People's Liberation Movement/Army (SPLM/A), on 9 January 2005, constitutes a significant step towards finding a just, peaceful and lasting solution to the conflict in the Sudan.

**Agree that the following principles shall guide our future deliberations and constitute the basis for a just, comprehensive and durable settlement of the conflict in Darfur:**

1. Respect for the diversity of the people of the Sudan is of paramount importance, as are the full recognition and accommodation of the multi-ethnic, multi-religious, as well as the development of multi-cultural character of the society. The territorial integrity and unity of the Sudan historically agreed to by the free will of its people will be enhanced by the recognition and accommodation of such diversity.

2 Democracy, political pluralism, freedom a vibrant and dynamic civil society, the rule of law, the independence of the judiciary, the freedom of the media, accountability and transparency, with justice and equality for all, regardless of ethnicity, religion and gender, are a basis for the effective participation of all Sudanese citizens in the management of their own affairs and decision-making processes at all levels of governance.

3 Citizenship is the basis for civil and political rights and duties, including the freedom of expression and association for all Sudanese. No Sudanese shall be discriminated against on the basis of religion, belief, ethnicity, gender or for any other reason. This shall be incorporated into the National Constitution.

4. A federal system of government, with an effective devolution of powers and a clear distribution of responsibilities between the national and other levels of governance is considered essential for ensuring effective local participation and fair administration of Sudan in general and Darfur in particular. In this context, issues relating to the Native Administration should be addressed.

5 Effective representation in all government institutions at the national level, including the Legislative, Judicial and Executive branches, as well as economic and cultural institutions shall be ensured for effective participation by the citizens of the Sudan, including those from Darfur.

6 National wealth shall be distributed equitably This is essential to ensure the effectiveness of the devolution of power in Darfur, within the framework of a federal system of government, and to ensure that due consideration is given to the socio-economic needs of Darfur.

7 Power sharing and wealth sharing shall be addressed in accordance with a fair criteria to be agreed by the Parties.

8 Humanitarian assistance will be provided on the basis of humanitarian principles including those enshrined in International Humanitarian Law, UN norms and standards.

9. Refugees and Internally displaced persons (IDPs) have an inalienable right to return to their places of origin in accordance with International Law and UN norms and standards. To this end, the Parties to the conflict and the international community shall take concrete measures to create a conducive environment to provide the necessary assistance to IDPs and Refugees.

10 Rehabilitation and reconstruction of Darfur is a priority; to that end, steps shall be taken to compensate the people of Darfur and address grievances for lives lost, assets destroyed or stolen, and suffering caused.

11. The promotion of reconciliation, the restoration of the traditional and time honored peaceful coexistence among the communities of Darfur, based on the principle of mutual respect, and the commitment to prevent future divisions are essential to restore and sustain lasting peace and stability in Darfur

AU FINAL

12 Aiming at sustainable development, environmental degradation, water resources and land use shall be addressed. Tribal Land ownership rights (hawakeer) and other historical rights shall be affirmed within their historical borders. Traditional mechanisms in Darfur will be considered consistent with the provisions of the National Constitution.

13 Broad security arrangements to consolidate the restoration of peace shall be addressed in the context of a Comprehensive Agreement.

14 Agreements reached by the Parties shall be presented to the people of Darfur to secure their support through Darfur – Darfur dialogue and consultation.

15 The guarantee of the AU and assistance of the international community shall be sought to ensure the implementation of Agreements reached for the resolution of the conflict in Darfur.

16 All Agreements reached by the Parties shall be incorporated into the National Constitution.

17 The Parties commit themselves to undertake negotiations to end the conflict in Darfur in good faith.

Abuja, 5 July 2005

**For the Government of the Sudan**

**Mohamed Yousif Abdallah**
**State Minister for Humanitarian Affairs**

**For the Sudan Liberation Movement/Army**

**Khamis Abdallah Abakar**
**Vice-President**

**For the Justice and Equality Movement**

**Ahmed Mohamed Tugod Lissan**
**Head of Delegation**

**Witnessed by:**

**The AU Special Envoy for the**
**.Peace Talks on Darfur on behalf of the Mediation**

**Dr. Salim Ahmed Salim**

## ملحق رقم ( ٥ )

### التجمع العربي وأيديولوجية الإبادة الجماعية في دارفور، السودان

د. عبد الله عثمان التوم. ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٧م.

**توطئة:**

تقدم هذه الورقة عدداً من الوثائق التي تحمل مسمى التجمع العربي لغرب السودان (دارفور وكردفان) وتخلص إلى أن المحاولات الهادفة لاستئصال شعب دارفور الأصيل وإستلاب أرضه هي مساعي مدعومة بالإيديولوجية الاستعلائية العربية التي تمت رعايتها عبر العقود المتعددة. كما تؤكد الورقة بأن التجمع العربي يعمل عبر تحالف وثيق مع كل من الدائرتين القومية والإقليمية اللتين تسعيان لتمديد ما يُعرف بالحزام العربي إلى عمق ما وراء الصحراء الأفريقي.

**تعريف:**

يتم عرض ستة وثائق ذات صلة بالتجمع العربي، وقد يعود إنشاء هذا الكيان إلى مطلع الثمانينات من القرن المنصرم إلا أن قوته الدافعة ازدادت في السنوات الأخيرة لذات العقد. ظلت دافور موقعاً بارزاً لعمليات وأنشطة التجمع العربي. هذه الحقيقة تخفي الهدف الأوسع والانتشار الجغرافي لهذا التنظيم. فالتجمع العربي يهدف لإزاحة الشعب المحلي/ الأصيل من الإقليم بأسره والسيطرة عليه رغم بدئه المتواضع بمجموعة ستة ولايات تضم إقليمي كردفان ودارفور.

على الصعيد الإقليمي الواسع لأفريقيا ما وراء الصحراء تمتد روابط التجمع العربي إلى تشاد والكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى والنيجر وربما أبعد. يشير هذا التمدد الجغرافي إلى أن التجمع العربي السوداني ليس سوى ترس صغير داخل الشبكة الواسعة للإطارين الإقليمي والقومي. فعلى المستوى القومي يعمل التجمع العربي لغرب السودان كقناة لما يسمى بكيان الشمال الذي يرعى هذه المنظومة. تم إنشاء كيان الشمال في عام ١٩٧٦م حينما أوشكت حكومة الدكتاتور جعفر نميري على الإطاحة

على يد ضابط عسكري من كردفان والذي يتم تصنيفه «زرقة» أو من غير القبائل العربية، بلغة اليوم في السودان. جدير بالذكر أن كيان الشمال قد أُنشيء لضمان بقاء القيادة (سُدة الحكم) وحصرها في الإقليم الشمالي، بغض النظر عن الأيديولوجية السائدة لحكومة الخرطوم سواء كانت ديمقراطية، فاشية، عسكرية، إشتراكية، دينية متطرفة أو غيرها. لكن كيان الشمال يمثل نادياً مقفولاً، حصراً لقبائل شمال السودان الثلاثة والتي تسيطر عليها أقليتها النخبوية. هذا ما أشارت إليه كثير من الدوائر – بما فيها التجمع العربي المعروف بالثالوث – أو ما يعرف بالتحالف الثلاثي. يشمل التحالف الثلاثي، وهو الذي ظل يحكم السودان منذ مطلع الإستقلال، ما لا يزيد عن الثلاثة عرقيات: الشايقية (الرئيس السابق سر الختم الخليفة ونائب الرئيس الحالي عثمان محمد طه) والجعليين (الرئيس البشير) والدناقلة (الرئيس السبق جعفر نميري، رئيس الوزراء السابق الصادق المهدي ونائب الرئيس السابق الزبير). وتمكن كيان الشمال من قيادة مشروع الأسلمة في السودان حيث عمد لجلب جنود من سائر التنظيمات بما فيها التجمع العربي بهدف تنفيذ هذا المشروع. هيمنة الإقليم الشمالي على السودان جلية وواضحة وهي في غنىً عن المزيد من الحجج في هذه الورقة (راجع: JEM 2004, El-Tom 2003 and Ibrahim 2004)

إن قوة البعد الجيوسياسي للتجمع العربي قد بدت واضحة في دارفور منذ بداية الثمانينات من القرن العشرين. بعيد إنهيار نظام جعفر نميري تواطأت حكومة الخرطوم مع معمر القذافي ومغامراته في تشاد لتحويل إحدى حملاتهم الجريئة إلى دارفور لدفع ما يسمى بالحزام الإسلامي نحو أفريقيا السوداء. فبعدما طُردت القوات الليبية من تشاد لجأ القذافي لتنصيب الشيخ إبن عمر قائداً لفيلق الإسلامي في منطقة المساليت بغرب دارفور. وقد تمكن الفيلق الإسلامي – الذي تمركز مجندوه في كل من تشاد ومالي والنيجر، بل أبعد من ذلك حتى موريتانيا، من إجتياح المنطقة والتغلغل وسط السكان المحليين.

وفي مرحلة لاحقة إستطاعت جماعات الفيلق الإسلامي المسنوطنة في دارفور أن تلعب دوراً بارزاً كجنجويد لتلبية نداء موسى هلال بفعالية كبيرة: «تغيير ديموغرافية دارفور وإفراغها من قبائلها الأفريقية» (أنظر فلينت و دي فال ٢٠٠٥م؛ وكذلك دي فال ٢٠٠٦م).

ولا تزال محالولات تغيير ديموغرافية دارفور جارية حتى يومنا هذا. ففي شهر يوليو

السنصرم (٢٠٠٧م) إتهم بلومفيلد حكومة السودان مؤكداً إنهم: «يسعون، وهذا ما يثير السخرية، إلى تغيير ديموغرافية الإقليم بأكمله». وفي رصده للحدود التشادية-السودانية أشار بلومفيلد إلى الآتي:

«إحدى التقارير الداخلية للأمم المتحدة ، تحصلت عليها صحيفة الإنديبندت البريطانية، رصدت ما يقارب ال ٣٠٠٠٠ من العرب عبروا الحدود خلال الثلاثة أشهر الماضية. وقد وصل معظم هؤلاء بممتلكاتهم وقطعانهم الكثيرة، حيث رحب بهم العرب السودانيون الذين قادوهم إلى قرى خالية تم إفراغها بواسطة قوات السلطة ومعاونيها الجنجويد. كما عبرت كذلك مجموعة عربية أخرى من النيجر قوامها ٤٥٠٠٠» (بلومفيلد ٢٠٠٧م).

وأخيراً يمكننا الخلاصة إلى ثلاث نتائج يرتبط كل منها بسوء فهم عام حول الصراع الجاري في دارفور. أولاً لا يمكن تقليص الصراع في دارفور إلى مجرد نزاع داخلي في الإقليم و/ أو حصيلة لشح في الموارد نتيجة لمسببات بيئية. فبالأحرى إن الصراع في دارفور جزء لا يتجزأ من الديناميكيات القومية والإقليمية، وكذلك ما يتبعها من مطامع وتطلعات.

ثانياً، ليس الجنجويد حصيلة ثانوية ناتجة عن الصراع الجاري في دارفور. فإرتباطهم الحالي بالحرب هو مجرد حصيلة عدة عقود من الفظائع في الإقليم وكذلك في أجزاء أخرى من السودان، مثل أبيي في جنوب الوطن.

ثالثاً إن القراءة القائلة إن حكومة الخرطوم قد أطلقت العنان للجنجويد بعد بدء التمرد في دارفور قراءةٌ خاطئة لا يسندها الواقع. بل العكس تماماً إذ إن التمرد في دارفور نشب لعدة أسباب بما فيها الفظائع التي إرتكبتها مليشيات الجنجويد ضد المجموعات الدارفورية المحلية/ الأصيلة.

**الوثائق:**

فيما يلي سوف أقوم بعرض عدد من الوثائق. وقد قمت بوضع ملاحظاتي الخاصة على النص بين هلالين. بعض هذه الوثائق تم التعليق عليها في بعض المصادر باللغة الإنجليزية إلا أنها لم يتم عرضها بأكملها على القارئ.

وعليه فإن قيمة هذه الورقة تتمثل في تضمين الوثائق وليس التحليل في حد ذاته.

## الوثيقة رقم ١:

### البيان الأساسي لتنظيم التجمع العربي ٥ أكتوبر ١٩٨٧م

بسم الله الرحم الرحيم

السيد رئيس الوزراء:

إن العنصر العربي الذي يعرف اليوم بالقبائل العربية في دارفور دخل السودان ضمن الموجات العربية التي وفدت إلى السودان في القرن الخامس عشر الميلادي. إن هذا العنصر وإن تعددت قبائله هو في الحقيقة ينتمي إلى أصل واحد.

إستقرت هذه القبائل في منطقتين بإقليم دارفور: بمديرية جنوب دارفور وتشمل ثمانين في المائة ٨٠٪ من مساحة المديرية. والأخرى بمديرية شمال دارفور وتشمل الجزء الأكبر من شمالها ووسطها وشرقها وغربها حيث تغطي هذه المنطقة خمسة وخمسين في المئة ٥٥٪ من مساحة المديرية وتمثل القبائل العربية أكثر من ٧٠٪ من مجموع سكان دارفور حالياً.

لقد لعبت القبائل العربية عبر القرون التي تلت دخولها السودان والإستقرار بدارفور دوراً هاماً في تكوين ملامح شخصية هذا الإقليم. فالعرب في هذا الجزء من أرض الوطن هم صناع الحضارة التي شكلت الوجود الحقيقي والفعلي لهذا الإقليم سواء كان ذلك في مجال الحكم أو الدين أو اللغة كما كان لها دورها البارز في تكوين سودان اليوم. قد كانوا سدة ولحمة الثورة المهدية. ماتوا وستبسلوا دفاعاً عن هذا السود ن. كما أسهموا خلال كل العهود في الإستقرار السياسي والتقدم الإقتصادي والتطور الإجتماعي والحصاري والثقافي في دارفور خاصة بل والسودان أجمع. بهذا أكدنا ونؤكد أننا حافظنا وسنحافظ ونتمسك بقوة وإيمان بوحدة هذه البلاد ونحميها في كل الأوقات وننبذ أسباب الفرقة والشتات.

السيد رئيس الوزراء:

لقد درج الذين يعنون بدراسة أنظمة الحكم في العالم أن يعرّفوا الحكم الإقليمي عدة تعريفات وهي في مجملها تعني اللامركزية وتفويض السلطة بهدف إحداث إصلاح

سياسي وإداري وإقتصادي في إدارة الحكم لابناء الإقليم بقدر ما يتوفر لكل قبيلة من أبناء يصلحون للقيادة فإننا نعرب بحسرة بأننا قد سلبنا حق التمثيل في قيادة الإقليم والمشاركة في إتخاذ القرار فأصبحنا أغلبية بلا وزن ورعايا لا مواطنين علماً بأننا نمثل:

١- سبعين في المائة من سكان الإقليم.

٢- ويمثل المتعلمون منا أكثر من ٤٠٪ من مجموع المتعلمن من أبناء الإقليم بينهم مئات من حملة الشهادات الجامعية وعشرات من حملة الماجستير والدكنوراة في شتى التخصصات.

٣- وساهمنا في الدخل القومي بنسبة لا تقل عن ١٥٪.

٤- كما أن مساهمتنا في دخل الإقليم تزيد عن التسعين في المائة.

٥- نسهم بنصيب الأسد من فلذات أكبادنا في الجيش السوداني نقدمهم قرابين لهذا الوطن.

٦- أما في الجانب السياسي فإننا قد قدمنا أربعة عشرة نائباً للجمعية التأسيسية يمثلون الجانب العربي تمثيلاً حقيقياً. كما أسهمنا بنصيب كبير في تقديم ثمانية عشرة عضواً في الجمعية التأسيسية.

سيدي الرئيس:

إن كل ما أوردناه من حقائق يؤكد ما لهذه القبائل من ثقل سياسي وإجتماعي وإقتصادي بهذا الإقليم وبالتالي نحن نطالب بأن نمثل بالنصف كحد أدى في المناصب الدستورية بحكومة الإقليم وممثلي الإقليم بالحكومة المركزية.

وعليه نحن نخشى إن إستمرار هذا الإهمال للعنصر العربي في المشاركة أن تفلت الأمر من أيدي العقلاء إلى أيدي الجهلاء ويحدث ما لا تحمد عقباه، وذلك لأن ظلم ذوي القربى أشد مضاضة على النفس من وقع الحسام المهند.

وفي الختام نحن نؤكد لكل مواطن سوداني بأننا لسنا دعاة فرقة وشتات ولكننا طلاب حق ومساواة وعاش السودان موحداً في ظل الحرية والديمقراطية.

اللجنة المفوضة من قبل التجمع العربي

عنهم:

١ - السيد عبد الله مسار

٢ - السيد شارف علي جقر

٣- السيد أبراهيم يعقوب

٤ - السيد حسين حسن الباشا

٥ - الناظر حامد بيتو

٦ - السيد تاج الدين أحمد الحسو

٧- السيد أيوب البلولة

٨ - السيد محمد خوّف الشتالى

٩ -السيد زكريا أبراهيم أبو لحيو

١٠ - السيد محمد زكريا دلدوم

١١ - الناظر الهادي عيسى دبكة

١٢ - السيد الطيب أبو شمة

١٣ - السيد سندكة داؤد

١٤ - السيد هارون على السنوسي

١٥ - الدكتور عمر عبد الجبار

١٦ - السيد عبد الله يحي

١٧ - السيد سليمان جابر أكر

١٨ - الناظر محمد يعقوب العمدة

١٩ - السيد حامد محمد خير الله



obeikandl.com

٢٠- السيد محسد الدومة عمر

٢١- السيد عبد الرحمن علي عبد النبي

٢٢- السيد أحمد شحاتة أحمد

٢٣- السيد ابوبكر أبوه الأمين

٢٤- السيد جابر أحمد الريح

obeikandl.com

## وثيقة رقم ٢

النسخة رقم ...

بسم الله الرحمن الرحيم

«قل اللهم مالك الملك، تؤتي الملك من تشاء، وتنزع الملك ممن تشاء، وتعز من تشاء، وتذل من تشاء، بيدك الخير إنك على كل شيئ قدير». صدق الله العظيم

كنا قد تناولنا في قريش -١- ميلاد قريش جديد وبعض البرامج إلا أن التطورات التي تشهدها البلاد و لمستجدات السياسية بأبعادها الداخلية والخارجية تتطلب وقفة تذكير بالأهداف ومراجعة الخطط وتعريز الإنجازات في سبيل تحقيق غايتكم السامية.

وكما تعلمون فقد حال الجعليون والدناقلة والشايقية بيننا وبين حكم السودان لمدة تناهز القرن، وهم مهما تدثروا بثياب العروبة، هجين أصبح عرقاً وثقافة جزء لا يتجزأ من النسيج النوبي المتمصر، وسنظل تلك الفئة تتشبث بحكم البلاد إلى الأبد، إذ بلغنا أن أطراف هذا الثلاثي قد أقسموا مؤخراً على أن تبقى السلطة تداولاً بينهم.

يمر قريش بمرحلة مخاض حرجة ، والمطلوب من الجميع، وخاصة الطرفين، التسامي على الإنتماءات الفكرية والطائفية في سبيل تحقيق الأهداف النبيلة والمحافظة على الإنجازات التي تحققت حتى الآن، وضرورة العمل الدؤوب لبلوغ الغايات التي نراها قريباً عبر الإلتزام بالتالي:

أ – الموعد العام ٢٠٢٠ على حد قصى

ب – الهدف قريش ٢٠

ج – الهدف المرحلي: ولايات العرب الستة

د – الخطط والبرامج والوسائل

داخلياً:

١ – إعطاء إهتمام خاص بالتعليم أفقياً ورأسياً وأعداد كوادر عالية التأهيل في مختلف

المجالات السياسية والإقتصادية والإعلامية والأمنية والعسكرية.

٢- إقامة مؤسسات إقتصادية.

٣- الإنخراط الواعي في القوات المسلحة والأجهزة الأمنية.

٤- مواصلة خطة إظهار التعاون مع السلطة القائمة.

٥- المحافظة على علاقات العمل القائمة مع بعض الشخصيات المحورية مع أبناء الثالوث في قيادة الدولة.

٦- التنسيق المحلي مع أبناء العمومة في الوسط والشرق.

٧- التأكيد على أهمية قبائل التماس وحث الدولة على المزيد من دعمها وتسليحها وتدريبها (الدفاع الشعبي ، المجاهدين ، قوات السلام).

٨- حث جميع القادرين من الأهل للإنخراط في قوات السلام.

٩- المحافظة على قنوات التفاهم مع الدينكا.

١٠- التقيد التام ببنود عملية «شاهين» لجنوب كردفان.

١١- إحتواء نذر الفتنة بين النهود والفولة ومناشدة ومناشدة الأهل في أرجاء الوطن النأي عن الصراعات الداخلية التي تبدد الطاقات.

١٢- دم إثارة موضوع البترول قبل إستخراجه الفعلي.

١٣- إحتواء آثار وتداعيات حادث نيالا في أضيق نطاق والسعي للإفراج عن الفرسان.

١٤- تأمين المراعي الكافية للرعاة في السودان وتشاد وأفريقيا الوسطى.

١٥- محاربة الأعراف الخاصة بحيازة الأرض (حواكير ، ديار ، ..إلخ) بشتى الوسائل.

١٦- أبراز دورنا القومي في التصدي للقبائل غير العربية في الغرب كإمتداد طبيعي للتمرد.

١٧- توسيع فجوة الثقة بين المركز والقبائل غير العربية بدفع القيادات المنتقاة من أبناء الزرقة إلى المزيد من التطرف في التعبير عن الظلم الواقع على الغرب ومجاراتهم بوعي في النعرات الجهوية والعنصرية.

١٨- السعي للحصول على المزيد من المناصب الدستورية في المركز والولايات.

١٩- الحفاظ على إنجازات برامج الجاموس لغرب دارفور بتداعياته المحسوبة.

٢٠- على الطريفي ٢ والطريفي ٣ مواصلة العمل لتمكين القرشيين في دارفور.

٢١- الإستعداد لأي إنتخابات ولائية في الولايات الستة.

٢٢- الحرص على الإنضباط والنأي عن السلوكيات الطائشة كالحديث عن دولة البقارة.

٢٣- ضرورة إهتمام القيادات بالإعلام الإيجابي.

٢٤- ضرورة ترقية الأداء المالي لقريش.

٢٥- تبقى القيادات البارزة في المؤتمر الوطني ٣ من بين قريش ٣، ووضع القرار حسب مقتضيات الحل.

خارجياً:

١- تقوية التنسيق والتشاور مع القرشيين في دول الجوار.

٢- تطوير التفاهم الإستراتيجي مع الجماهيرية على هدى ما إختطه البقلاني أصيل والشيخ إبن عمر.

٣- تطوير برامج سباق الهجن والإستفادة منه في توثيق الروابط مع الأشقاء في دول الخليج وبالله التوفيق.

«ونريد أن نمن على الذين إستضعفوا في الأرض ونجعلهم أئمة ونجعلهم الوارثين، ونمكن لهم في الأرض ونري فرعون وهامان وجنودهما ما كانوا يحذرون».

صدق الله العظيم

## وثيقة رقم ٣

## التجمع العربي

بسم الله الرحمن الرحيم

«وإعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا»

على هيئة الأعضاء الذين أدوا قسم تحت قيادات التجمع العربي أن يعقدوا إجتماعات مكثفة لأجل تنفيذ كل شروط الإلتزامات التي تم تنفيذها من قبل رئاسة اللجنة التنفيذية ورموزها على أن تضم الإجتماعات الأولى جميع القبائل العربية التي تسكن بالقرب من المناطق والأرياف المشار إليها بالإبادة والحرق وعلى العمد والمشايخ أن يلزموا أفراد سلطاتهم بالقسم حتى يكون الأمر في ثقة تامة وبعد ذلك يعقد إجتماع عام لجميع القبائل العربية وغير العربية والمتطوعين من قبائل الأخرى على أن يستعان بهم [كالزغاوة] في الإجراءات الحربية والتدريب العسكري بالإضافة إلى الدراسات الجغرافية حتى تبدو غير واضحة لمن يراد أبادتهم.

وفيما يلي كل البنود التي تم تنسيقها وهي :-

١- جرد جميع الماشية والدواب من قبيلة الفور بكل الوسائل الممكنة.

٢- قتل زعماء وممثلي ومثقفي الفور وحصر المتبقي منهم في المدن والسجون وإغتيال من وجد وسيلة لإغتياله.

٣- إبقاء كل وسائل الحركة المساعدة للبلاغات والإسعافات السريع من الحكومة حتى لا تكون بينهما وسائل للإتصال.

٤- وضع معسكرات المقاتلين من القبائل العربية فوق الجبال التي تبدو عالية من المهاجمين ولا تستطيع الدخول إليها.

٥- بدء الحركات الحربية في المناطق الكبيرة التي عليها مقاومة الهجوم وإرسال أعداد كبيرة من المقاتلين إليها.

٦- توزيع الوافدين من القطر الغربي [تشاد] جماعة إدريس جاموس وحسين هبري على المناطق الغربية في الإقليم وعلى النحو التالي :-

أ) وادي صالح.

ب) مكجر.

ج) وادي كجا.

د) توزيع قوات الدفاع الشعبي الوافدين من كردفان [المسيرية] كما يلي:-

أ) جبل مرة.

ب) جنوب وجنوب جبل غرب كاس.

ج) وادي باري.

على جميع الذين أدوا القسم الإلتزام والإعتصام على جميع ما ذكرنا من شروط حتى نتمكن من الإنتصار وأعلموا أن قوات العدو يتكلون على الكفار والمشركين ولهذا رأينا أن نوزع قواتنا ذلك التوزيع الذي يناسب قوة المنطقة.

لجنة التجمع العربي بالإقليم

إدارة العمليات الحربية

١٩٩٢م

## وثيقة رقم ٤

«ظهرت هذه الوثيقة في منشور بهدف إرساله لعدة مسؤولين. الخطاب ليس له تاريخ إصدار (ربما صدر في ١٩٩٣)

التجمع العربي سري للغاية

السيد...../

إجتمعت اللجنة التنفيذية للتجمع العربي لتقيم نشاط الأعضاء في كل المجالات ودراسة توضع بعد تعيين وزراء الحكومة الإقليمية من الزرقة، وقد إستقر الرأي أننا لم نا من مكانة بدارفور إلا بالكفاح والتصميم والتضامن وأن هذه مرحلة دقيقة وصعبة لا يستطيعها إلا أولو العزم من الرجال، ولتحقيق أهداف التجمع قررت اللجنة العليا القرارات التالية:-

على أعضاء التجمع الملتزمين والذين أدوا القسم:-

١- إثارة المتاعب في طريق الحكومة الإقليمية لإقلاقهم وإستخدام كل الوسائل المتاحة حتى لا تتمكن من تنفيذ سياساتها وبرامجها الإصلاحية.

٢- العمل على شل حركة مرافق الخدمات بمناطق الزرقة وزعزعة المواطن وجعله يشعر بضعف الحكومة وعجزها عن توفير أبسط مقومات الحياة.

٣- مضاعفة المتطوعين في كل مناطق الزرقة لأن الواجب يحتم علينا عدم إستتباب الأمن ووقف الإنتاج بهذه المناطق وتصفقية الزعماء.

٤- العمل على خلق منازعات بين قبائل الزرقة حتى لا يكونوا متحدين.

٥- على أعضاء التجمع الذين يشغلون وظائف قيادية التقيد بالآتي:-

أ- تركيز الخدمات في مناطق نفوذ التجمع ما أمكن ذلك

ب- دم وضع أبناء الزرقة في وظائف ذات أهمية والعمل على وضع العراقيل أمام الذين يتوءون وظائف إدارية وتنفيذية كلما سنحت الظروف

ج- العمل بكل الوسائل والسبل لوقف إستقرار المدارس في مناطق الزرقة.

## وثيقة رقم ٥

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس التنسيق

اللجنة السياسية

تاريخ ١٥|١٢|٢٠٠٣م

الموضوع: تقرير عن رحلة اللجنة الذكورة إلى محليات

برام، رهيد البردي، عد الفرسان

توجهت اللجنة يوم الإثنين الموافق ١٠|١١|٢٠٠٣م في تمام الساعة الخامسة مساءا إلى محلية برام حيث كان الوصول إليهالافي تمام العاشرة والنصف مساءا باشرت اللجنة عملها فور الوصول وإلتقت بالقيادات وزعماء الإدارة الأهلية والسياسيين والتنفيذيين والأعيان.

وبعد شرح الزيارة وطرح الفكرة وما ترمي إليه فتح المجال للحضور للتعليق ، سؤال ، وإبداء الآراء والمقترحات عبر المتحدثون عن فرحتهم وتأييدهم الكامل لكل ما جاء في حديث اللجنة الموقرة رغم المجيئ المتأخر للفكرة.

وتخلل الحديث بعض التساؤلات والإستفسارات عما يكسوه الغموض فتبنيت اللجنة وردت إلى كل سؤال ومن أهم التوضيحات للحضور:

١- أن تسير هذه الفكرة بقوة نافذة حتى يخرج العمل متكاملاً سليماً معافى.

٢- الإستعانة القصوى بالعلماء وأهل الرأي والفكر واللإقتصاد.

٣- تأمين التوزيع العادل للفرص في السلطة والثروة خاصة في ظل السلام المرتقب على المستويين المحلي والقومي.

٤- العمل على رأب الصدع بين لقبائل العربية وبسرعة.

٥- تناول القضية في إطار الدين والشرع وسماحة الإسلام.

٦- تعميم الفكر عى مستوى السودان.

٧- تغيير إسم الولاية إلى آخر مناسب.

٨- ضرورة الإعلام والتوثيق والبحث.

٩- عقب التوصيات تم إختيار الأخ عمر على الغالي وكيل الناظر منسقاً لمحلية برام وذلك للربط بين المواطن بالمحلية ومجلس التنسيق.

١٠- تلا ذلك تكليف أمين المؤتمر بالمحلية على الطواف لجمع توقيعات أعضاء هيئة شورى الولاية وإرسالها بأسرع وقت إلى نيالا.

١١- في نهاية الإجتماع تم التواثق بإداء اليمين لكل الحضور على العمل جنباً إلى جنب لإنجاح هذه الفكرة التوحيدية، وفي اليوم التالي زارت اللجنة الناظر صلاح على الغالي وشرحت له بنود الفكرة فأمن عليها ثم زارت معتمد الرئاسة في داره وكذلك معتمد المحلية الذي رحب بالفكرة وأيدها تأييداً مطلقاً.

كما زارت اللجنة منزل وكيل المجلس المحلي (وهو أيضاً مركز رئاسة المجلس المحلي) حيث أبدى دعمه الكامل لهذا المشروع. وطلب من الوكيل مساعدة سكرتير المؤتمر الوطني في جمع التوقيعات وتوفير المواصلات لترحيل أعضاء اللجنة الإستشارية متى ما لزم.

في يوم ١١|١١|٢٠٠٣م زارت اللجنة ناظر تلس فلاتة حيث عقدت إجتماعاً مع الإدارة الأهلية والسياسيين وموظفي الحكومة. خاطب الوكيل الإجتماع وشكر مجلس التنسيق التي تمثله اللجنة الزائرة. كما أشار إلى مخاطر الوضع الحالي وضرورة التوحيد قبل الشروع تعريف المجتمعين باللجنة. وبعد مداولات مستفيضة تم الإتفاق على هذه التوصيات:

١- إتفاق الجميع على فكرة التوحيد وضرورة تنفيذها.

٢- تشكيل لجنة إعلام.

٣- العمل على تشكيل حضور مستمر جمهورية تشاد.

٤- نشر الفكرة وسط طلاب الجامعات.

٥- فتح المسارات وأماكن الراحة والمعسكرات الموسمية لرعاة.

٦- تكامل وتنظيم لعمل التنفيذي والسياسي.

٧- تكوين علاقات متينة وحميمة بالحكومة المركزية.

٨- تشكيل جهاز لتبادل الخطط الأمنية والإستخباراتية مع الحكومة.

٩- التطيط الإقتصادي المناسب لضمان الأمن.

١٠- تفعيل وتطوير الإدارة الأهلية.

١١- إعداد مذكرة واضحة للرابطة التجمع.

١٢- الإلتزام التام بالسرية.

وقد تم إنتخاب العمدة يوسف عمر خاطر منسقاً لمجلس محلية تلس، كما أنتخب سكرتير المؤتمر الوطني للقيام بمهمة جمع توقيعات أعضاء لجنة الشورى وإرسالها إلى نيالا بأسرع ما يمكن. كما طلب من وكيل تلس لتوفير الترحيل لأعضاء لجنة الشورى متى ما طلب منه. ثم إجتمعت اللجنة الناظر أحمد السماني البشير الذي أكد وحدة المشروع وأضاف بعض التوصيات التالية:

١- الحاجة لجمع القيادات العربية لعرض فكرة الوحدة وحثهم على الإلتزام بتنفيذها.

٢- حث الناظر مادبو (ناظر الرزيقات) لأخذ هذا الأمر مأخذ الجد مع كافة القيادات في المنطقة.

في يوم ١٢|١١|٢٠٠٣م زارت اللجنة محلية رهيد البردي حيث إجتمعت بالقيادات القبلية والسياسيين والأعيان. ووعد المضيفون بدعم مشروع التوحيد بالإجماع وأكدوا رغبتهم بالعمل على تحقيقه. ثم أصدرت اللجنة التوصيات التالية:

١- إعلان التوحيد على الجماهير ما دام يمثل مشروعاً نبيلاً.

٢- الإلتزام بسرية المعلومات خاصة فيما يتعلق بالخطط الداخلية المحلية.

٣- تسمية الوحدة بوضوح كامل.

٤- تحديد الهدف والعمل على تنفيذه.

٥- الإنتقال من المواقف الدفاعية إلى الهجومية والأخذ بزمام المبادرة لدحض الترويجات والأكاذيب والإشاعات التي تضر بالتجمع.

٦- دراسة الأحداث بتأني من أجل تحقيق النجاح.

٧- النزاهة عند التعامل مع الآخرين.

٨- إزالة قوات الدفاع الشعبي والشرطة من ولايات دارفور لتورطها في عدة إنتهاكات.

٩- إعداد خطة إقتصادية مدروسة لدعم المشروع.

١٠- أكتساح حكومة جنوب دارفور كاملاً بإستخدام الأغلبية الميكانيكية.

١١- تغيير إسم دارفور إلى إسم آخر مناسب.

١٢- مراجعة مسألة الخدمة المدنية مع الخرطوم بكافة جوانبها.

١٣- تشجيع أبناء القبائل العربية للإلتحاق بالقوات المسلحة والشرطة والأمن.

وبعد أداء القسم تم إنتخاب الأخ يوسف محمد يوسف كمنسق للمحلية بينما أنتخب سكرتير المؤتمر الوطني في المنطقة لجمع توقيعات لجنة الشورى وإرسالها إلى نيالا. الجدير بالذكر أن الإجتماع قد حضره كافة العشائر العربية خاصة قبيلة السلامات التي تقيم في منطقة رهيد البردي.

في يوم الخميس ١٣|١١|٢٠٠٣م عقدت اللجنة إجتماعاً مع قياداتى القبائل والأعيان والسياسيين في عد الفرسان. بعد شرح الغرض من الزيارة إستمعت اللجنة إلى آراء المضيفين وصدرت هذه التوصيات:

١- توظيف خريجي العرب الجامعيين في المؤسسات الحكومية.

٢- تكوين لجان معلومات وبحوث.

٣- المحافظة على مبادئ المشروع وتطويرها.

٤- حماية السياسيين من القبائل العربية المعنيين بهذا الأمر بكل الوسائل.

٥- تغيير أسماء ولايات دارفور المحلية إلى أسماء منطقية.

٦- تقوية النسيج الإجتماعي للقبائل العربية وترتيب زيارات بينها.

٧- إرساء أسس ومبادئ إقتصادية واضحة.

٨- نشر الأعمال والإنجازات العربية على وسائل الإعلام دون تحفظ.

٩- تنظيم الجنجويد للقيام بأعمال حيرية ولحماية القبائل.

١٠- الطاعة الكاملة للقيادات العربية، خاصة لجنة الشورى.

١١- التوسط لحل المشكلات الولائية بين كافة العرقيات لتحقيق الإنسجام وكسب إحترام الآخرين.

١٢- الإهتمام بالمسائل الخارجية خاصة التجارة بين الحدود.

١٣- الإلتزام بسرية المعلومات.

١٤- الإستفادة من خريجي الجامعات ونتائج البحوث العلمية.

١٥- توظيف خريجي العرب الجامعيين في المؤسسات الحكومية.

١٦- تحسين الجهاز الإداري والتنفيذي في عاصمة جنوب دارفور وتقوية الإدارة الأهلية على كافة المستويات.

١٧- مراجعة المصالحات التي تم التخطيط لها بمنطقة قوز دونقو وأيضاً مراجعة مشروع المياه الذي تم التصديق عليه بإسم عد الفرسان.

١٨- مراجعة الهجرة إلى نيالا.

تبع ذلك أداء القسم وتكليف دبكة عيس دبكة بالقيام بمهام التنسيق بالمحلية بينما طلب من سكرتير المؤتمر الوطني بالمنطقة بجمع توقيعات مجلس الشورى وإرسالها إلى نيالا.

## وثيقة رقم ٦

بسم الله الرحمن الرحيم تاريخ ٢٨/ ٤/ ٢٠٠٤

الموضوع تقرير أستخباري رقم ٣١٠

السيد رئيس شعبة الإستخبارات والأمن السلام عليكم ورحمة الله وبركاته بالإشارة لإشارتكم بانمرة بالكوط ((سري للغاية)) بتاريخ ٦/٨/٢٠٠٤م الخاص بإزالة عدد ٩ موقع يوجد فيها مقابر جماعية بولايات دارفور وقتل كل من يشكل خطورة في مثل هذه المعلومات أو يمكن تقديم شهادة للجان الوافدة من الأمم المتحدة أو الإتحاد الأوربي أو الإتحاد الأفريقي للتحقيق حول المقابر الجماعية:

نفيد سيادتكم بأن قد تم حفر عدد ٨ موقع مقابر جماعية المذكورة في إشارتكم ما عدا مقبرة واحدة في وادي صالح ولاية غرب دارفور لم نتمكن عليه علماً بأن المقابر الذي تم حفرها وترحيلها قد تم حرقها بالكامل وذلك بواسطة لجنة من جهاز الأمن الوطني ولجنة من التجمع العربي وأمينه العام بولاية شمال دارفور تحت حراسة قواتنا التي لا تعرف المستحيل تحت الشمس وأخيراً نرجو من سيادنكم مخاطبة إدارة غرفة عمليات العسكرية بتصديق طائرة لنقل المقبرة المذكور بوادي صالح الذي يضم يمكن ١٢٠٠ ألف ومائتين.

التحية لكم ولثورة الإنقاذ الوطني والتجمع العربي

هذا ما لزمة للإفادة لسيادتكم

معلومية الإستخبارات العسكرية والأمن

توجيهات نقيب| هجاج أحمد رابح

تم حفر المقابر بوادي صالح خلال ٤٢ساعة رئيس شعبة الميدانية الإستخبارات

مع الطائرة من مطار نيالا إلى وادي صالح الخفيف المخيف وعضو آلية تجمع تنفيذ

أن يكون في غاية السرية ترحيل وحرقيهم التجمع العربي

لا يضم إخصاص من غير العرب

شعبة الإستخبارات

**النقاش**

إن مسألة الموثوقية تطفو على السطح عند التعامل مع وثائق سرية كتلك التي تم عرضها في هذه الورقة. الوثيقة رقم ١ والتي ظهرت في شكل خطاب موجه إلى رئيس الوزراء الصادق المهدي تم ترويجها وتداولها شعبياً في وسائل لإعلام الوطنية. أما بقية الوثائق فكان القصد منها أن تبقى قيد السرية كما هي موسومة لهذا الشأن وفي غالب الأحيان أكد المشاركون على إلتزامهم السرية بأداء القسم.

ومن الصعب الشك في مصداقية ما تم عرضه من وثائق في هذه الورقة. وقد ظهرت بعض التعليقات الممتازة والمختصرة في كتابات كل من فلينت ودي فال (٢٠٠٥م). وكذلك اشار إليها كل من شريف حرير وسليمان بلدو غير أن الأخير أدرج تعليقاته في الحاشية (أنظر حرير ١٩٩٣م ؛ سليمان ٢٠٠٠م).

كما أن من الصعب التحقق ما إذا كان ثمة إجماع للتجمع العربي حول هذه الوثائق، خاصة الوثائف الملهبة والعنصرية رقم ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥. وبينما هو واضح أن هذه الوثائق تحمل بصمات ذاك القطاع الإستعلائي للتحالف العربي، إلا أن من الصعب فهم غياب شجبهم وتبرئهم العلني لهذا العمل وسط المجموعات العربية. أضف لذلك أن الكثير من المبادئ العنصرية التي تضمنتها الوثائق تبدو وكأنها قد لقيت دعماً واسعاً في الصراع الحالي في دارفور، كما هي متوافقة مع مفاهيم السود في الثقافة العربية لشمال السودان (أنظر مختار ٢٠٠٦م ؛ إبراهيم ٢٠٠٧). سوف أعود لهذه النقطة بعد التعليق على الوثائق.

تعيين السيد أحمد إبراهيم دريج في عهد الرئيس السابق جعفر نميري عام ١٩٨٣م سبب إثارة عارمة وسط القبائل العربية في دارفور. إنتماء السيد دريج إلى قبيلة الفور – العرقية التي إستمد منها الإقليم إسمه – فسرته القبائل العربية في دارفور بأنه إنتكاسة لحلمهم وتطلعاتهم لسيادة الإقليم. وقد تم بصورة سرية توزيع العديد من الأشرطة الملهبة للمشاعر وسط القبائل العربية في دارفور، بل وأن بعض هذه القبائل لا تتورع في

إظهار نبرتها العسكرية والعرقية. لكن القبائل العربية لم تنتظم بعد لتشكل حزب سياسي متماسك، إذ لم يكتمل ذلك إلا لاحقاً إبان رئاسة الصادق المهدي في نهاية العقد.

في أكتوبر ١٩٨٧م قام تحالف يضم ٢٧ مجموعة عربية بإرسال خطاب لرئيس الوزراء السيد الصادق المهدي بصفته واحداً منهم، على أنه قد خانهم بصورة أو بأخرى. ذلك الخطاب الذي حمل توقيع ٢٧ عضواً – تم سحب ثلاثة منها فيما بعد – أشار بصورة واضحة إلى الخلفية التي دعمت فيها القبائل العربية حكومة الخرطوم في حربها في جنوب الوطن بينما خيبت الأخيرة آمالهم حين سلمت إدارة إقليم دارفور إلى منافسيهم تحت قيادة التيجاني سيسي. وأشار الخطاب إلى أن العرب يشكلون أغلبية قدرها ٧٠٪ من سكان دارفور وطالب بمنحهم السيطرة على الإقليم، بالإضافة لتمثيل كافي على مستوى المركز. وختمت المجموعة العربية خطابها بإصدار تحذير واضح من مغبة عدم أخذ مطالبهم مأخذ الجد حيث من شأن ذلك تحويل الأمر من أيدي العقلاء إلى أيدي الجهلاء وما يجُرُّه من نتائج غير حميدة.

مثلت الوثيقة رقم ١ ، إلى حد ما ، الميلاد الرسمي لتنظيم التجمع العربي. ولا يخفى على القارئ المبالغة الواضحة في حجم السكان العرب. فإذا شكّل العرب ٧٠٪ من سكان دارفور لتمكنوا من السيطروا على الإقليم عبر ذات الإنتخابات التي فاز بها الصادق المهدي. الكاتب إبراهيم، الباحث القدير الذي رصد مجتمع دارفور لعدة عقود، أورد إحصائيات بعكس ما أشار إليه الخطاب إذ تم توزيع النسب على النحو الآتي: ٣٠٪ للعرب مقابل ٧٠٪ الأفارقة (إبراهيم : ٢٠٠٥م ص١١). لكن ما ينذر بشؤم أكثر أن الخطاب يحمل بين طياته حس الكبرياء وحق الإله لإحتكار السلطة والجاهزية لإستخدام كافة الوسائل لتحقيق الأهداف المعلنة. وأشار الخطاب ضمنياً أيضاً إلى أن دعم القبائل النيلية للسودان تم تأمينه وضمانه لكنه لم يتم تنفيذه الفعلي (أنظر أيضاً قريش ٢ ، وثيقة رقم ٢).

منذ بعث خطابهم للسيد الصادق المهدي إزداد التجمع العربي قوة بعد أخرى لكنه بعدئذٍ سلّم مقاليد القيادة إلى «الجهلاء»، إذ جاز لنا إستخدام عبارة التجمع. معظم الإتصالات أو الرسائل اللاحقة للتجمع إنغمست في خطاب تسوده تضمينات وإشارات إلى النقاء العرقي وهذا تعبير ليس له مقام اليوم سوى مذبلة التاريخ. المثير للإنتباه، بل

وبالرغم من الخطأ الفكري، أن مسألة العرق أضحت إحدى المسائل المحورية في الصراع في دارفور. ففي ورقته المحكمة عن دارفور تحدى لوماميا المحللين داعياً لهم بأن لا يحاولوا تفادي التطرُّق لمسألة العرق كتفاديهم لوباء الطاعون، بل عليهم أن يواجهوا الحقيقة التي لا مناص منها وهي أنه، وبالرغم من أن العرق ترتيبٌ|تركيبٌ إجتماعي وليس له أية جذور بيولوجية، فقد صار العمود الفقري للإيديولوجية التي عززت الصراع في دارفور خاصة والسودان عامة. التجمع العربي ووكلائهم العرب النيليون مشاركون في هذه الأيديولوجية (لوماميا ٢٠٠٧م).

على مستوي آخر ساهمت ديمقراطية المهدي الثانية (١٩٨٦م-١٩٨٩م) في تبديد حلم التجمع الديمقراطي بشكل آخر. فدعواهم لتشكيل إجماع واضح في دارفور ثبت بطلانه ولم ينجح في ترجمته واقعياً في المقاعد البرلمانية. ومما يزيد الإساءة إلى الألم مضى المهدي لتعيين حاكم على دارفور من غير العرب (تيجاني سيسي). وبالرغم من التبليغ عن تلك الهجمات المنظمة التى شنها التجمع العربي منذ بواكر عام ١٩٨٢م، إلا انها تعاظمت خلال الثمانينات من القرن الماضي (فلينت و دي فال ٢٠٠٦م:ص٥٢). وفي ذات الوقت كثف التجمع العربي من فتواه التي شكلت الأساس الأيديولوجي للعنف الذي دأبوا على ممارسته. شهدت هذه لفترة أيضاً توكيداً مجدداً لمفهوم النقاء العرقي متبوعاً بتصنيف كافة شرائح المجتمع الدارفوري من غير العرب أو المحليين تحت مسمى «الزرقة» (السود). وقد بدت حملة التجمع العربي هذه جاهدة ونشطة مما دعى الدارفوريين من غير العرب لإعتبار أنفسهم كتلةً متجانسة لما يسمى بالزرقة (السود). وبالتالي إنتهى مفهوم الهجين|الإختلاط العرقي الذي ظل عالقاً بأذهان الكثيرين من جماعات المجتمع المحلي في دارفور.

بدت الحملة الأيديولوجية لعنف التجمع العربي أقل سرية في عملها حيث لجأت لإستخدام أشرطة الكاسيت والمنشورات والفاكس. وكما تظهره الوثائق فإن الفتاوى تدعو بأنتظام إلى دمار الخدمات العامة الموجهة إلى الزرقة، وإلى تعبئة المليشيات العربية وإحتلال الأرض وتأجيج الصراع.

على مستوى التنظيم إنتخب التجمع العربي موظفيه في المجالس العليا واللجان التنفيذية والسياسية والعسكرية. بالإضافة لذلك بدأت الروابط تمتد إلى كافة

المجموعات العربية في غرب السودان (كردفان ودارفور)، وداخل السودان عامة وعلى المستوى الجيوسياسي متخللاً دول الجوار في شمال أفريقيا والشرق الأوسط. هذا ما تجلى فيما عُرف بقريش ٢ (تم نشره في بداية التسعينات من القرن الماضي) كملحق لقريش ١ والتي لم يتمكن الباحث من تتبعها.

تتمسك قريش ٢ بمفهوم النقاء العرقي الذي أضحى الآن حكراً لمكونات التجمع العربي. فقد عمدت الفتاوى لإلغاء التحالفات النيلية التي قادت مشروع أسلمة السودان بدعوى إنها ليست سوى هجين من النوبيين والمصريين. والأسوأ من ذلك وُجه إليهم الإتهام بأنهم السبب وراء حرمان قريش وسلالة الرسول محمد (ص) الاصليين من شرعيتهم في حكم السودان. في واقع الامر فإن العلاقة بين التجمع العربي والتحالف الثلاثي على نحو خاص لا تعدو كونها زواج متعة حافلٌ بالحب والكراهية. وينظر التحالف الثلاثي إلى أعضائه بإعتبارهم الورثة المتحضرين للمشروع الإستعماري للتحديث، وهذا لا يناسب التجمع العربي - المظهر الحديث لهذا المشروع ، الذي أسمته الطغمة الحاكمة في دعايته بالتوجه الحضاري. ويعتبر التحالف الثلاثي التجمع العربي مجرد شلة من الرعاة المتورطين الذين جُبلوا على البربرية ولا يليق بهم العمل إلا كجندية مشاة. ومع ذلك فلا غنى عنهم للتنفيذ الكامل للمشروع العربي-الإسلامي. فطالما أفشلت القوى الغربية والمجتمع الدولي المرحلة الأولى لهذا المشروع في جنوب الوطن المسيحي فإن المرحلة الثانية، أي دارفور، لا بد من ضمان نجاحها. فينبغي السعى لإنجازه حتى إذا ما لزمت العديد من المناورات والعراقيل، أو إذا جاز إستخدام عبارة لكونداليزا رايس «تكتيكات لعبة القط والفأر التي تمارسها حكومة الخرطوم مع المجتمع الدولي».

وفي تطورات حديثة نصح المرشد الإقتصادي ووزير الأقتصاد والمالية السابق عبد الرحيم حمدي حكومة المؤتمر الوطني بتجاوز دارفور تماماً في كل الإستثمارات التنموية المستقبلية في السودان، داعياً لها بالتركيز على محور دنقلا-سنار-كردفان. إستنتج حمدي أن هذا المثلث يمثل تاريخ ومستقبل السودان العربي-الإسلامي. فبعد فصل الجنوب الذي إعتبره حمدي أمراً مؤكداً أشار إلى أن هذا المثلث سوف يضمن لحزب المؤتمر الوطني البقاء في السلطة في المستقبل الديمقراطي للسودان. وبالتالي

فهذا يترك لعرب دارفور الكثير مما عيهم التداول حوله فيما يختص بتحالفهم مع المجموعات النيلية السودانية (حمدي ٢٠٠٥م).

عند تحليل هذه الوثائق ينبغي على المرء إجتناب تلك الإغراءات الدافعة لإعتبارها عمل فئة من المتطرفين التي ليس لها أثر كبير على ما يجري الآن في دارفور. فأية دولة تسعى لإبادة ما بين ٢٠٠٠٠٠ إلى ٥٠٠٠٠٠ معظمهم مواطنين غير مقاتلين وفي ظرف لا يتعدى أربعة أو خمسة أعوام تحتاج لأيديولوجية مستدامة وخطاب قادر على تحويل قطاع كبير من السكان إلى متواطئين قتلة. ففي هذا الإطار علينا قراءة هذه الوثائق. وطالما دعت المأساة الإنسانية في دارفور إلى تدخل محكمة الجنايات الدولية فإن من غير المجدي إضاعت الوقت بالدوران حول ما إذا حدثت إبادة جماعية أم لا. والشيئ الوثيق بالصلة هنا إن هده الوثائق هي جزء لا يتجزأ من الثقافة الموائمة لإرتكاب الإبادة الجماعية.

مقارنة حالة دارفور بدول أخرى شهدت الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية والفظائع الأخرى تدعونا للخلاصة بأن ثمة فتاوى مماثلة لتلك التي ظلت محورية للأيديولوجية التي ألهبت القتل وساهمت في إستمراريته. فرواندا والبوسنة والهولوكوست في ألمانيا وأنفال العراق كلها لازمتها مثل هذه الحملات. ولأسباب متعلقة بهذه الورقة سوف أركز على حالة رواندا التي تماثل أيديولوجية الهوتو فيها (مع بعض الفوارق) محتويات وثائق التجمع العربي. فأيديولوجية الهوتو التي أدت إلى الإبادة الجماعية في رواندا منقوشة في صميم ما تم إعلانه آنذاك بما يسمى «الوصايا العشر للهوتو». وسوف نورد فيما يلي انقاط التي تتقاطع فيها وثائق التجمع العربي مع هذه الوصايا العشر:

- الوصايا العشر للهوتو:

تقرأ النقطة ٥ للوصايا العشر كالآتي:

- كل المواقع الإستراتيجية، السياسية، الإدارية، الإقتصادية والعسكرية يتوجب أن يُعهد بها إلى قبائل الهوتو.

تقرأ وثائق التجمع العربي كالآتي:

- الإنخراط الواعي في القوات المسلحة والأجهزة الأمنية (وثيقة رقم ٢)

- حث جميع القادرين من الأهل على الإنخراط في قوات السلام (وثيقة ٢)

- عدم وضع أبناء الزرقة في وظائف ذات أهمية والعمل على وضع العراقيل أمام الذين يتبوأون وظائف إدارية وتنفيذية كلما سنحت الظروف (وثيقة ٥)

تقرأ النقطة ٦ من الوصايا العشر للهوتو كالآتي:

- يتوجب أن يشكل الهوتو الأغلبية في قطاع التعليم (التلاميذ، الطلاب، الأساتذة)

تقرأ وثائق التجمع كالآتي:

- إبداء إهتمام خاص بالتعليم أفقاً ورأساً وإعداد كوادر عالية التأهيل في مختلف المجالات السياسية والإقتصادية الإعلامية والأمنية والعسكرية (وثيقة ١)

- العمل على شل حركة مرافق الخدمات بمناطق الزرقة وزعزعة المواطن وجعله يشعر بضعف الحكومة وعجزها عن توفير أبسط مقومات الحياة (وثيقة ٤)

- تركيز الخدمات في مناطق نفوذ التجمع ما أمكن ذلك (وثيقة ٤)

- العمل بكل الوسائل والسبل لوقف إستقرار المدارس في مناطق الزرقة (وثيقة٤).

تقرأ الوصايا العشر للهوتو كالآتي:

عبارات في النقطة ٩ تقرأ:

- على قبائل الهوتو، أينما وجدوا أن يبقوا متحدين متضامنين وأن يهتموا بمصير إخوانهم الهوتو.

- على قبائل الهوتو داخل رواندا وخارجها البحث باستمرار عن أصدقاء وحلفاء لقضيتهم، بدءاً بإخوانهم البانتيو.

تقرأ وثائق التجمع العربي:

- التنسيق المحلي مع أبناء العمومة في الوسط والشرق (وثيقة٢).

- تقوية التشاور مع القرشيين في دول الجوار (وثيقة٢).

- تطوير برنامج سباق الهجن والإستفادة منه في توثيق الروابط مع الأشقاء في دول الخليج (وثيقة ٢).

- العمل على رأب الصدع بين القبائل العربية وبسرعة.

- أداء اليمين لكل الحضور للعمل جنباً إلى جنب لإنجاح هذه الفكرة التوحيدية (وثيقة ٥)

- الإتفاق حول مشروع التوحيد وضرورة تنفيذه (وثيقة ٥)ز

- إعلان التوحيد على جمهور العرب طالما المشروع فكرة نبيلة (وثيقة ٥)

- تسمية التوحيد بصورة واضحة (وثيقة ٤).

تقرأ الوصايا العشر للهوتو كالآتي:

النقطة ١٠ تقول:

-يتوجب تدريس أيديولوجية الهوتو لكل فرد من الهوتو وعلى كافة المستويات وعلى كل فرد من الهوتو العمل على نشر هذه الايديولوجية على نطاق واسع.

وثائق التجمع العربي تقول:

- تعميم الفكر على مستوى السودان (وثيقة٥)

- نشر الفكرة وسط طلاب الجامعات (وثيقة٥)

- الحاجة لتوحيد كافة القيادات العربية وعرض فكرة التوحيد وإلزامهم بتنفيذها (وثيقة ٥).

وأخيراً الوصايا العشر للهوتو تقيّد نداءها بعدم الرحمة بقبائل التوتسي، بينما وثائق التجمع العربي أكثر صراحة إذ تشير إلى القتل والإغتيال والإبادة.

أزمة دارفور: من الإبادة الثقافية إلى الإبادة الجماعية:

لم تنشأ الوثائق العربية التي تم عرضها هنا من فراغ بل بالأحرى هي جزء من الخطاب الذي ميّز تكوين الدولة السودانية. إن تكوين السودان ككينونة عربية-إسلامية

يفرض مسبقاً أن كل الثقافات، المحلية الأصيلة وغيرها، عليها أن تفسح المجال للثقافات العربية الإسلامية على النهج الذي حددته القوة المهيمنة في الوطن. فالإبادات الجماعية ليست جديدة على السودان. فإذا تجاوزنا التاريخ البعيد نجدها طرأت في عهد المهدية (بربر) وفي جنوب السودان وجبال النوبة وفي منطقة أبيي المتنازع حولها والآن في دارفور.

بينما تميزت الإبادات الجماعية في السودان بالتقطُّع فإن دمار الثقافات الأفريقية (الإبادة الثقافية) صاحب عملية تكوين السودان منذ عهد الإستعمار. وسعت الإدارة البريطانية (المستعمرة) لحماية الجنوب من تدخلات العرب-المسلمين لشمال السودان لكنها لم تمدد هذه الرعاية للثقافات الأفريقية المحلية الاخرى.

وفيما يتعلق بأجزاء السودان الأخرى، بما فيها دارفور، فقد تم تسليمها إلى السودان النيلي ليشرف على عملية تدمير ثقافاتهم. إذا كان للأوربيون والعالم العربي الإسلامي أن يتفقوا على شيئ فيما يختص بأفريقيا فهي قناعتهم بأن ثقافات أفريقيا السوداء ليست لديها ما تقدمه، ولا تستحق البقاء بل والأفضل تعجيل فنائها. وإذا تركنا الأوربيين جنباً، فللمشروع العربي-الإسلامي بعده الإقليمي الذي يتعدى حدود الوطن. وأفريقيا السوداء ما وراء الصحراء واعية تماماً بعملية تمدد الثقافات العربية-الإسلامية الدؤوب على حساب نظيراتها المحلية. وما هو مثير للحيرة أن هذه العملية إستمرت دون مقاومة لفترة طويلة. والاسوأ من ذلك إعتبرها البعض عملية حتمية ومرغوب فيها ودعمتها القيادات الوطنية والعربية. كتب برونيير في هذا الصدد: «في الثمانينات من القرن العشرين أتى العقيد معمر القذافي ورئيس الوزراء الصادق المهدي بإجابة: إن دارفور فقيرة ومتخلفة لعدم إكتمال عملية تعريبها. وفقدت الكثير في لحمتها الكبرى بالأمة الإسلامية لأن إسلامها بدائي ومنتقص العروبة (برونيير ٢٠٠٥: ١٦٢ مقتبس في لومامبا ٢٠٠٧).

رغم الأخطاء التي تعتري مثل هذه الرؤية فهي تجد دعماً من بعض الجهات النائية - كل من مزروعي ومامداني - وهما كاتبان مرموقان يمجدان عملية إفراغ أفريقيا من الثقافة الأفريقية لصالح الثقافة العربية الإسلامية. في رؤيته العنصرية والواضحة في إعجابه بعملية تعريب أفريقيا السوداء أعلن مزروعي، على الطريقة الجنجويدية: «تحت

المنظومة الأنسابية للعالم العربي يصبحون خاضعين للإنتقال لمستوى أنسابي أعلا. فقد خضعوا لعملية إصطفاء ترقوا عبرها إلى مستوى أعلا» (لومامبا ٢٠٠٧م). إن الإنسان لا يدري ما إذا كان الكاتب مزروعي سوف يعتبر التكاثر من خلال 'لإغتصاب الجماعي جزءاً من عملية الإنتقال التي يصفها هنا.

طالما إن دارفور مسلمة تماماً فإن عملية تعريب سكانها هي التي شغلت بال الحاكمين في الخرطوم. دعنا ندع مسألة دونية إسلام دارفور جانباً ونركز على التعريب. لقد أُستعلت ماكينة الدولة لذلك الغرض: المدارس، النظام القضائي، الإعلام، المساجد وبالطبع السوق. كل هذه المؤسسات لعبت دوراً في نشر الثقافة العربية الإسلامية وفي ذات الأوان مشوهة سمعة منافساتها من الثقافات المحلية الأصيلة. حتى الملامح الطبيعية للبلاد لم تسلم من هذا التغول الثقافي. فالمدن عليها أن تغيّر أسماءها كي توافق ما يحلو للذوق النيلي العربي-الإسلامي. وبالتالي تغيرت عد الغنم إلى عد الفرسان، وبروش أصبحت عروش، وكتّال أصبحت دار السلام، وخور مريسة أصبح زمزم، وهكذا. ولم يراع هؤلاء (المتغوّلون) أن هذه المدن إكتسبت هذه المسميات لأسباب تاريخية أو ثقافية. جزء من هذه العملية، بالطبع، إعادة كتابة التاريخ وطمس الإرث المحلي. فإذا ما أراد السكان المحليون تاريخاً ما فعليهم النظر ما وراء البحر الأحمر ويستعيدوه من فترة فجر الإسلام في الشرق الأوسط أو ما يشابه ذلك. وكما هو متوقعٌ، تغيّرت أسماء المدارس و'لفصول حيث عرفت بالزهراء، عمر، عثمان، أبوبكر، الصفا، المروة ، الحميراء وهكذا. تلك أسماء تجعل من الصعب التمييز بين هذه المؤسسات وبين نظيرتها من مصطلحات وأسماء مستخدمة في المملكة العربية السعودية. وبما أن ليس ثمة خطأ في رسم الرموز الإسلامية إلا أن إستخدامها الحصري يجعل من تاريخنا المحلي ضرباً من السخرية.

عند التمعُّن في هذه الأسماء الرمزية نجد أن العروبة تتعدى الإسلام. لكن هذا تكذّبه الحقائق القائلة إن أزمة المسلمين في دارفور لم تجذب سوى تعاطفاً ضئيلاً في العالم العربي الإسلامي. وفي توجه ربما ينذر بتصويب اللوم على الضحية فإن السكان المحليين أيضاً ساهموا على نحو ما في تدمير ثقافاتهم، وهذه سمة بارزة من سمت المجموعات المضطهدة عامة. إن السياسة العربية قد وفرت مصدراً خصباً لإنتقاء

الأسماء للأطفال في دارفور بل وفي السودان عامة، أحياناً تناسب عصوراً عاش خلالها الحكام، أو الدكتاتوريون، العرب. فعلى سبيل المثال فيصل (سعودي)، نجيب، جمال، أنور (مصر)، صباح (كويتي) وقذافي من بعض الأسماء الشائعة في دارفور. أما بالنسبة للبنات الدارفوريات فهنّ أقل حظاً. فعلاقات الجندرية القائمة على أساس شوفينية الذكور لا توفر فرصة كبيرة. ونجوم السينما العرب، ومعظمهن مصريات ، على أهبة الإستعداد لملء مثل هذا الفراغ. وبالتالي تجد أسماءاً شعبية حديثة للبنت مثل رانية، حنان، سميرة، شهر زاد ونبيلة: كلها مأخوذة من نجوم السينماء المصريات. هذه الأسماء الحديثة نادراً ما تظهر وسط الجيل السابق في دارفور – واللائي يتسمّين بأسماء مثل خديجة، فاطنة، عشة، مريم، زينب وكلتوم ومشتقاتها. ولا يُستثنى أولئك الذين تصف أسماؤهم تلك اللهجات السائدة في دارفور. فعلى سبيل المثال إسم أبكر تحول إلى أبوبكر ، إساخا تحول إلى إسحق وأدومة تحول إلى آدم.

رابطة الإبادة الجماعية:

الرابطة بين الوثائق العربية والأعمال الجنجويدية الإبادية في دارفور جلية ولا تخطؤها العين. في السياق السوسيولوجي تعرّف الإبادة الجماعية كالآتي:«نوع من الصراع الإجتماعي العنيف، أو الحرب، بين قوة مسلحة ومنظمات تسعى لتدمير، جزئياً أو كلياً ، المجموعات الإجتماعية وتلك الجماعات والقطاعات التي تقاوم هذا التدمير». (قام الكاتب بمهايئة هذا التعريف من الكاتب شو: ٢٠٠٧م ص ١٥٤).

وفقاً لتصميم الكاتب ليمكين تتضمن الإبادة الجماعية دمار المجموعات الإجتماعية، وهي حقيقة تتحدى المفهوم السائد الذي يروّج على ضرورة القتل بأعداد هائلة كمكوّن أساسي للإبادة. كما يفسّر شو فإن الدمار يُقصد به إقتلاع جذور الحياة لأولئك المجموعات الإجتماعية (شو: ٢٠٠٥م ص ١٩؛ ليمكين: ١٩٤٤م). ودون إستنفاد معالجة الحقل الإجتماعي الذي بيّنه لتمكين، فإن الإعتداء يشمل الجوانب السياسية والإقتصادية والإجتماعية|الثقافية والمعنوية للمجموعات المستهدفة. على الصعيد السياسي توضح الوثائق العربية بجلاء نوايا المجموعة في تدمير المنظومة السياسية لأعدائهم. ففي المقام الأول نجد أن المجموعات المستهدفة تم تجريدهم من شرعية الحكم الذاتي. حق المجموعات في حكم أقاليمهم هو نتاج قدري

للإنحدار|الإنتماء البيولوجي من المجموعات العربية ؛ ذلك الإنحدار الذي يربطهم مباشرة بالنبي (عليه السلام). حق المجموعات العربية في السيادة السياسية تم كذلك تأكيده من خلال مزاعم تشكيلهم للأغلبية وأيضاً بإعتبارهم هاجروا إلى المنطقة حينما كانت خالية من السكان المحليين. كلا هذه المزاعم مغلوطة تماماً. فكخطوات عملية نحو تمكين تسلطهم السياسي دعا التجمع العربي في وثائقهم أعضاءه للإلتحاق جماعات وأفواجاً بالمؤسسات الإستراتيجية ذات الصلة مثل القوات المسلحة والشرطة والدفاع الشعبي وقوات السلام والأمن، إلخ.

على صعيد آخر، تدعو الوثائق العربية لإغتيال قيادات المجموعات المستهدفة، وإلى عدم تعيين ذويهم في المناصب العليا، وإثارة الفتنة بينهم لضرب بعضهم بالبعض الآخر وإثارتهم ضد الحكومة. كل هذه الإجراءات من شأنها أن تؤدي لتدمير الحيوية السياسية للسكان المحليين وكينوناتهم المحية.

في المجال الإقتصادي دعت الوثائق للتعامل مع المجموعات الإجتماعية على عدة مستويات. فكما يتضح في هذه الوثائق ثمة تعبئة واضحة للتغوّل والسطو على ممتلكات الزرقة وإستلاب أراضيهم وشل الخدمات العامة وخلق حالة من عدم الإستقرار التي تجعل من التقدم والتطور أمراً مستحيلاً.

في المجالات الإجتماعية والثقافية تبدو الأوامر جلية في الوثائق فيما يختص بتدمير السكان من غير العرب. كثير من النقاط المطروحة في هذه الورقة أعلاه تشير إلى هذا الإتجاه، أي إيقاع الفوضى الإجتماعية والثقافية وسط المجموعات المحلية المستهدفة. إن الممانعة لمنح حق الإستقلال السياسي والإقتصادي يمثل تهديداً كبيراً للبقاء الإجتماعي والثقافي لهذه المجموعات. بالإضافة لذلك تدعو الوثائق لتحريض مجموعات الزرقة على بعضها، وقتل قياداتها وشل أنظمتهم التعليمية ودفع السكان ليكونوا مجرد توابع، وذلك في شكل لاجئين بلا أرض أو نازحين داخلياً. بإختصار، إن هدف الوثائق هو العمل على ضمانة أن تنعدم في مجتمعات الزرقة كافة مقومات المجتمع الفاعل والحيوي.

أولئك الذين يعتبرون القتل الجماعي (أو بأعداد هائلة) كملمح هام في تحديد الإبادة عليهم الرجوع إلى الوثيقتين رقم ٣ ورقم ٦. كلمة «إبادة» ترد مرتين في وثيقة٣.

جدير بالإنتباه أن المرة الأولى التي وردت فيها كلمة إبادة في رسائل التجمع العربي كانت عان ١٩٩٢م في وثيقة ٣. الوثيقة ٦ تشير إلى محاولة جادة لإخفاء البينات والشواهد على حدوث القتل الجماعي قبيل زيارة المحققين الدوليين لمكان الحادث. وما هو مشوّق أن المؤسسات الدولية والحكومات الغربية تُتهم أحياناً بفعل القليل لحماية شعب دارفور. الوثيقة ٦ توضح أن أفعال المؤسسات الدولية، رغم ضئالتها ، قد سببت نوعاً من الرعب والذعر وسط مرتكبي الإبادة الجماعية في دارفور. والحال هكذا، يمكننا الإستنتاج بأن التدخل الدولي قد ساهم على نحو ما في تقليل بعض العمليات الإبادية وبالتالي أنقذ بعض الأرواح.

بقراءتنا بين السطور في الوثائق يندهش القارئ للأهمية الفائقة التي تبديها لمسألة السرية. والحقيقة أن هذه الوثائق سراً لا غير. تنسيق العمل مع أمن الدولة والقوات المسلحة والماكينة السياسية جعل من الصعب بقاء هذه الوثائق أو محتوياتها قيد السرية. فعلى الرغم من بشاعتها، فإن تدمير المدن وإفراغ المناطق من سكانها قد تمت مناقشتها علناً بين موظفي الحكومة وأعضاء التجمع العربي. قضية عطا المنان، الحاكم السابق لجنوب دارفور تبين الكثير في هذا الصدد. عطا المنان أيضاً مشهور بكونه رئيس كيان الشمال الذي أشرنا إليه سابقاً. في غمرة الحرب في دارفور، ٢٠٠٥م، صاح حاكم جنوب دارفور، عطا المنان، أمام حشد جماهيري في مدينة شعيرية: «على الزرقة البحث عن كوكب آخر للعيش فيه». وجاء حديثه كدعم مكشوف لمحاولات الجنجويد العرب لإخراج قبائل الزغاوة من أراضيهم.

إن أفعال وتحركات التجمع العربي لا يمكن الإحتفاظ بسرّيتها لسبب آخر. إن كثافة الرصد الأمني في دارفور يجعل من الصعب للتجمع العربي أن يعمل بعيداً عن أنظار الحكومة، وكحلفاء في الحرب في دارفور فإن الحاجة للتنسيق تجعل السرية غير ضرورية، إن لم تكن ذات تأثير سلبي.

تعليق وخلاصة:

هذه الورقة تفحصت بعض الوثائق التي أصدرها التجمع العربي وفروعه المتعددة خلال العقدين الأخيرين. فائدة الورقة تكمن في كونها ساهمت في عرض كافة ما تم

الحصول عليه من وثائق، ولا تدعي الورقة بأنها قد قدمت تحليلاً كلياً للوثائق المعروضة، فتلك مهمة متروكة للقارئ أو لبحث آخر في مساحة أخرى. ينبغي قراءة هذه الوثائق كجزء مكمّل لخطاب السودان الإبادي. فهي قد قدمت الأيديولوجية التي جعلت الإبادة الجماعية في دارفور عملاً ممكناً. وفي ذات الأوان فالأيديولوجية التي شكّلت الأساس لهذه الوثائق ليست ظاهرة حديثة، إذ إنطلقت منذ إعلان السودان دولة عربية-إسلامية. أضف لذلك فإن مشروع السودان يمثل جزءاً من ذلك المشروع القاري الذي يسعى لتمديد النفوذ العربي، أو ما يعرف بالحزام العربي، جنوباً صوب أقريقيا ما وراء الصحراء.

أبكر محمد أبوالبشر

abakerabuelbashar@gmail.com

obeikandl.com

# المراجع

## المراجع الإنجليزية

1. Abuelbashar, Abaker Mohamed, (2009) "On the Failure of Darfur Peace Talks in Abuja", in Salah M. Hassan and Carina E. Ray (Editors), Darfur and the Crisis of Governance in Sudan: A Critical Reader. Cornell University Press. New York, USA.

2. Childs, D. (2012) A Political History of Britain Since 1945, 7th Edition, (Routledge)

3. Fiscba, Assefa (2006) "Theory versus Practice in the Implementation of Ethiopia's Ethnic Federalism" in David Turton (ed), Ethnic Federalism: The Ethiopian Experience in Comparative Prespective, (Addis Ababa: Addis Ababa University Press)

4. Fukuyama, F. (2014) Political Order and Political Decay: From the Industrial Revolution to the Globalization of Democracy (Farrar, Straus and Giroux)

5. Fukuyama, Francis, (1992). The End of History and the Last Man. Penguin Books, UK.

6. Gauthier, David (2006)."The Social Contract as Ideology", in Robert E. Goodin and Philip Pettit (Editors),

Contemporary Political Philosophy: An Anthology. Blackwell Publishing Ltd. Oxford, UK.

7. Gallagher, Michael "Elections and Referendums" in Daniele Caramani (ed), Comparative Politics 2nd Edition, (Oxford, Oxford University Press).

8. Hays, Nicky, (1993). Principles of Social Psychology. Lawrence Erlbaun Associates Ltd. Hove, East Sussex, UK.

9. Jones, C. (1994) The Cambridge Illustrated History of France (New York: Cambridge University Press).

10. Johnson, Douglas H. (2003). The Root Causes of Sudan's Civil Wars. African Issues. Bloomington. Indiana University Press/International African Institute.

11. Katz, Richard S. (2011) "Political Parties" in Daniele Caramani (ed), Comparative Politics 2nd Edition, (Oxford, Oxford University Press).

12. Mair, Peter (2011) "Democracies" in Daniele Caramani (ed), Comparative Politics 2nd Edition, (Oxford, Oxford University Press)

13. Mair, Peter (2011) "Democracies" in Daniele Caramani (ed), Comparative Politics 2nd Edition, (Oxford Oxford University Press)

14. McCutchen. B. (1967) History of A Free People (Sixth Revised Edition) (New York: The Macmillan Company).

15. Natsios, Andrew S. (2012) Sudan, South Sudan and Darfur: what everyone needs to know. Oxford University Press. New York.

16. Naylor, Francis Hare (1816) The Civil and Military History of Germany: From the: Landing of Gustavus: to the Conclusion of the Treaty of Westphalia. Vol. II (John Murray).

17. Rousseau, Jean-Jacques, (1968). The Social Contract. Translated and edited by Maurice Cranston. Penguin Group. London, England.

18. Smith, J. (1994) (The Report of the Commission on Social Justice), Social Justice: Strategies for National Renewal (London: Vintage).

19. Welzel, C. and Inglehart, R. (2011) "Political Culture" in Daniele Caramani (ed), Comparative Politics 2nd Edition, (Oxford, Oxford University Press)

## المراجع العربية :

١. الدكتور/ حلمي شعراوي: لسودان في مفترق الطرق. مركز البحوث العربية والإفريقية. مكتبة جزيرة الورد. الطبعة الأولى ٢٠١١م.

٢. الدكتور/ يوسف زيدان: اللاهوت العربي وأصول العنف الديني. دار الشروق، القاهرة، مصر، الطبعة الثامنة ٢٠١٣م.

٣. الدكتور/ محمد سليمان محمد: السودان؛ حرب الموارد والهوية. دار عزة. الخرطوم، السودان، ٢٠٠٦م.

٤. الدكتور/ منصور خالد: حوار مع الصفوة. مدارك، الخرطوم، السودان، الطبعة الثانية ٢٠١٠م.

٥. الدكتور/ منصور خالد: تكاثر الزعازع وتناقض الأوتاد. مدارك، الخرطوم، السودان، الطبعة الأولى ٢٠١٠م.

٦. الدكتورة/ فريال حسن خليفة: المجتمع المدني عند توماس هوبز وجون لوك. مكتبة مدبولي، ميدان طلعت حرب، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى ٢٠٠٥م.

٧. جان جاك روسو (ترجمة، عادل زعيتر): العقد الاجتماعي؛ مبادئ الحقوق السياسية. دار العالم العربي، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى ٢٠١١م.

٨. نيقولو مكيافللي (تعريب، خيري حماد): الأمير، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة والعشرون ٢٠٠٢م.

٩. ستيفين م ديلو Steven M. Delue (ترجمة، دكتور/ فريال حسن خليفة): التفكير السياسي، والنظرية السياسية، والمجتمع المدني، الجزء الثاني، الحداثة والمعاصرة طريق المجتمع المدني. مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى ٢٠٠٨م.

١٠. الدكتور/ فيصل عبدالرحمن علي طه، مقالات بعنوان؛ مسألة جنوب السودان في سياق تاريخي ١٨٩٩ – ١٩٨٦م، أكتوبر ٢٠١١م.

http://www.sudanile.com/index.php?option=com_content

١١. روبرت أو. كولينز، تاريخ السودان الحديث، ترجمة: مصطفى مجدي الجمال، مراجعة: حلمي شعراوي، (القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية ٢٠٠٨م)

١٢. الدكتورة/ سامية بشير دفع الله، تاريخ مملكة كوش: نبتة ومروي، (الخرطوم بحري، دار الأشقاء للطباعة والنشر، ٢٠٠٥م).

١٣. الدكتور/ أحمد إلياس حسين، السودان: الوعي بالذات وتأصيل الهوية، الجزء الأول، (الخرطوم: فهرسة المكتبة الوطنية أثناء النشر، الطبعة الثانية ٢٠١٢م).

١٤. ر. س. أوفاهي، الدولة والمجتمع في دارفور، ترجمة: عبد الحفيظ سليمان عمر، (القاهرة: مركز الدراسات السودانية، ٢٠٠٠م)

١٥. محمد عوض عيوش، قراءة في سجل الثقافة السودانية وخطابها النهضوي، (أم درمان: مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، الطبعة الأولى، إبريل ٢٠١٠م).

١٦. الدكتور/ أحمد إلياس حسين، السودان: الوعي بالذات وتأصيل الهوية، الجزء الثالث، (الخرطوم: فهرسة المكتبة الوطنية أثناء النشر، الطبعة الثانية ٢٠١٢م).

١٧. الدكتور/ الباقر العفيف، وجوه خلف الحرب: الهوية والنزاعات الأهلية في السودان، الطبعة الأولى (الخرطوم: مركز الخاتم عدلان للاستنارة والتنمية البشرية،

٢٠٠٧م).

١٨. الدكتور/ منصور خالد، السودان: أهوال الحرب .. وطموحات السلام، قصة بلدين، الطبع الثانية، (الخرطوم: دار مدارك للطباعة والنشر، ٢٠٠٨م).

١٩. عبد الجبار محمود دوسه، دارفور وأزمة الدولة في السودان، (القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، ٢٠١٣م).

٢٠. محسن عبد العزيز، الإستبداد من الخلافة للرئاسة: أيام للحضارة وسنوات للسقوط، (القاهرة، الدار للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧م).

٢١. مجلة «الوسط» اللندنية، العدد ٣٣١، ١ يونيو ١٩٩٨م.

٢٢. الدكتورة/ ناهد محمد الحسن، المرأة في الفكر الإسلامي السوداني، الطبعة الأولى، (المجموعة السودانية للديمقراطية أولاً، ٢٠١٣م).

٢٣. أحمد عبد الحفيظ (الدولة في الفكر السياسي والفكر القانوني)، الديمقراطية، السنة الأولى-العدد الثالث، ٢٠٠١م.

٢٤. البروفسير/ عطا الحسن البطحاني، المصالحة الوطنية: إبراء جراح السودان، ترجمة: شمس الدين الأمين ضو لبيت، (المجموعة السودانية للديمقراطية أولاً، ٢٠١٣م).

٢٥. الدكتور/ السيد الزيات (الدولة في الفكر السياسي والفكر القانوني)، الديمقراطية، السنة الأولى-العدد الثالث، ٢٠٠١م.

٢٦. الدكتورة/ سامية الهادي النقر، الجمعيات الأهلية والإسلام السياسي، (القاهرة: مركز البحوث العربية والإفريقية، ٢٠٠٦م).

٢٧. محمد أحمد محجوب، الديمقراطية في الميزان، ١٩٧٤م.

٢٨. رونالد واطس (نماذج من اقتسام السلطة الفيدرالية)، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية: الاتجاه الفيدرالي، مارس ٢٠٠١م، العدد ١٦٧.

٢٩. أحمد إبراهيم دريج (نحو نظام جديد للحكم في السودان). "ورقة غير منشورة"

٣٠. دافيد كاميرون (هياكل العلاقات فيما بين الحكومات)، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية: الاتجاه الفيدرالي، مارس ٢٠٠١م، العدد ١٦٧.

٣١. وثيقة اتفاق سلام دارفور، مايو ٢٠٠٥م، أبوجا (نيجيريا).

٣٢. ريتشارد سيميون (المواءمة والتغيير في الاتحادات الفيدرالية)، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية: الاتجاه الفيدرالي، مارس ٢٠٠١م، العدد ١٦٧.

٣٣. عادل ضاهر، الأسس الفلسفية للعلمانيَّة، الطبعة الثالثة، (بيروت: دار الساقي، ٢٠١٥م).

٣٤. حيدر طه، الإخوان والعسكر: قصة الجبهة الإسلامية والسلطة في السودان، (مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، ١٩٩٣م).

٣٥. صحيفة «الجريدة» السودانية، عدد ١٣٤٥، الخميس ١٩ فبراير ٢٠١٥م.

٣٦. الدكتور/ أمين مكي مدني، ما هكذا تصنع الدساتير!، صحيفة سودانايل الإلكترونية، ٨ أكتوبر ٢٠١٢م.

obeikandl.com

## السيرة الذاتية

- أبكر محمد أبوعيسى أبوالبشر الحاج حسين عبدالشافع
- من مواليد قرية جميزة في جنوب دارفور.
- درس المرحلة الابتدائية والوسطى بزالنجي في غرب دارفور.
- درس المرحلة الثانوية بمدرسة الخرطوم التجارية، ثم جامعة الخرطوم كلية الاقتصاد وتخرج منها في العام ١٩٧٦م.
- دراسة فوق الجامعي في الاقتصاد الزراعي، جامعة ريدينق، ريدينق، المملكة المتحدة، ١٩٨٦ - ١٩٨٧م.
- دراسة فوق الجامعي في التنمية الريفية، جامعة لندن كلية واي، أشفورد، المملكة المتحدة، ١٩٨٨ - ١٩٨٩م.
- عمل في رئاسة مصلحة الطيران المدني في الخرطوم بالسودان في الفترة ١٩٧٦ - ١٩٧٨م.



obeikandl.com

❖ التحق للعمل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في وظيفة مساعد خبير اقتصاد زراعي، في تعز بالجمهورية العربية اليمنية من ١٩٧٨م - ١٩٨٠م.

❖ التحق للعمل مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، في وظيفة خبير اقتصاد زراعي، في كل من تعز والحديدة، بالجمهورية العربية اليمنية في الفترة من ١٩٨٠م - ١٩٨٦م.

❖ عمل في تنزانيا مستشاراً لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في العام ١٩٨٧م.

❖ عمل في السودان مع هيئة تنمية غرب السافنا في الفترة ١٩٨٨م - ١٩٩٠م.

❖ أحد خمسة الذين أسسوا تنظيم التحالف الفيدرالي الديمقراطي السوداني في لندن العام ١٩٩٤م.

❖ أسس القوة العسكرية لتنظيم التحالف الفيدرالي الديمقراطي السوداني في العام ١٩٩٥م، وهي جزء من قوات لواء السودان الجديد التابعة للتحالف الديمقراطي السوداني.

❖ الأمين العام لحركة تحرير السودان فرع بريطانيا، العام ٢٠٠٤م. كبير المفاوضين لمفوضية تقاسم الثروة لحركة تحرير السودان، في مفاوضات السلام في أبوجا (نيجيريا)، في الفترة ٢٠٠٤م - ٢٠٠٦م.

❖ أحد المؤسسين لتنظيم الجبهة السودانية للتغيير في العام ٢٠١١م، عضو هيئة القيادة وأمين العلاقات الخارجية.

❖ * شارك في كتابة، كتاب:

Darfur and the Crisis of Governance in Sudan: Critical Reader. Cornell Univers ty Press. New York, USA. Salah M. Hassan and Carina E. Ray (Editors), (2009)

❖ للتواصل مع المؤلف abakerabuelbashar@gmail.com